



IMPACT
Research

مراكز ام فقااعات: المجتمع المدني السوري بعد عقد من الصراع

تقرير مبني على مسح منظمات المجتمع المدني في سوريا

مراكز ام فقااعات:

المجتمع المدني السوري بعد عقد من الصراع

تقرير مبني على مسح منظمات المجتمع المدني في سوريا

الباحث الرئيسي:
أرميناك توكماجيان

البحث الميداني وجمع البيانات:
فريق إيمباكت الميداني في سوريا

تحرير و تدقيق لغوي:
نينار عمران

تصميم غرافيكي:
تمام العمر

تتقدم إيمباكت بالشكر لكل المنظمات و الأفراد المساهمين في هذا البحث لدعمهم و تعاونهم مع فريق العمل



IMPACT
Civil Society Research
and Development

Published by:
IMPACT Civil Society Research and Development e.V
Keithstraße 10, 10787 Berlin
Not for sale
© IMPACT
2021

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بطباعة أو إعادة إصدار أو استخدام أي أجزاء من هذه المطبوعة بأي شكل أو وسيلة من دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

يعتمد هذا التقرير على تحليل بيانات أولوية و ثانوية. إن الحقائق و تحليل المحتوى الوارد في هذا التقرير عبارة عن جهد مشترك لفريق البحث و عدد من الخبراء و الخبرات، بغرض رصد الجوانب الأكثر أهمية لوضع المجتمع المدني السوري، دون أن يعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة. على الرغم من ان إيمباكت قامت ببذل الجهد للتحقق من صحة المعلومات الواردة في هذا التقرير، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير تعتمد على آراء المشاركين فيه.

تم إنتاج هذا التقرير بدعم من الاتحاد الأوروبي. تعد محتويات هذا التقرير من مسؤولية المنظمة الناشرة و لا تعكس بأي حال من الأحوال آراء الاتحاد الأوروبي.



إمباكت للابحاث هي قسم من إمباكت يختص بالابحاث الموجهة و إدارة الحوارات.



إمباكت IMPACT، هي منظمة تُعنى بالبحث والتطوير في مجال المجتمع المدني تم تأسيسها في برلين عام 2013 ، ولها مكاتب في العراق وتركيا وسوريا.

تضع المنظمة مهمة دعم المجتمع المدني على رأس أولوياتها، وهي تعمل كوسيط في مجال التعاون وتبادل الخبرات والأفكار بين الفاعلين المحليين في مجال المجتمع المدني وأقرانهم حول العالم. علاوة على ذلك، تقدّم منظمة إمباكت الدّعم اللازم للفاعلين والناشطين في مجال المجتمع المدني بما في ذلك التقييم والبحث والتدريب طويل الأمد والدعم المالي، فيما تتبع في أنشطتها وبرامجها نهجاً متكاملاً يراعي الواقع المحلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى إمباكت بشكل دائم للمحافظة على شبكتها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوسيع حجم هذه الشبكة بحيث يعمل أفرادها معاً على مناصرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنوع.



الباحث:

أرميناك توكماجيان باحث غير مقيم في مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، حيث تتركز أبحاثه على قضايا الحدود والصراع، واللاجئين السوريين، والوسطاء المحليين في سورية.

شغل توكماجيان، قبل انضمامه إلى كارنيغي، منصب زميل أبحاث في مجموعة الأزمات الدولية، مركزاً في الدرجة الأولى على اللاجئين السوريين في لبنان، وأنماط النزوح داخل سورية. وعمل قبل ذلك كزميل أبحاث في جامعة أوروبا الوسطى في بودابست، حيث تركزت أبحاثه على ديناميكيات الصراع في حلب. توكماجيان حائز على ماجستير في الأبحاث المتعلقة بشؤون السلام والوساطة والصراع من جامعة تامبيري، فنلندا.

تتضمن أبحاث توكماجيان الأخيرة تقريراً سيصدر قريباً عن مجموعة الأزمات الدولية بعنوان «اللاجئون السوريون في لبنان: بين العودة والوضع الصعب»، وفصلاً بعنوان «سياسة الوجهاء الريفيين» في كتاب محرر يحمل عنوان «الوسطاء المحليون في سورية ما بعد 2011: التحوّل والاستمرارية» (صادر عن مؤسسة فريدرش إيبتر، بيروت، حزيران/يونيو 2019)، وتقريراً بعنوان «اقتصاد الحرب في شمال سورية» (مركز شاتاك للصراع والتفاوض والتعافي، تشرين الثاني/نوفمبر 2016)، ومقالاً بعنوان «تدخل حزب الله في سورية: واجب ديني أم خيار سياسي؟» (مجلة Approaching Religion، الإصدار 4 (2)، كانون الأول/ديسمبر 2014)

5	مقدمة.....
5	مصطلحات.....
6	النطاق والمنهجية.....
9	القيود.....
10	الجزء الأول: المجتمع المدني السوري في سياق: المحاور والعلاقات والاتجاهات الرئيسية.....
10	أ. التغير السياقي.....
11	ب. المناطق التي تسيطر عليها الحكومة: دمشق تبرز كمركز رئيسي.....
16	ث. شمال غرب سوريا: غازي عينتاب لاتزال مركزاً.....
18	ج. الشمال الشرقي: مراكز متعددة.....
21	د. خلاصة.....
22	الجزء الثاني: خارطة منظمات المجتمع المدني السورية: نتائج المسح.....
22	أ. التوزيع والتأسيس والتسجيل.....
29	ب. الحجم والنوع والهيكلية.....
32	ت. التمويل.....
35	ج. مجال العمل والاستهداف والمشاريع.....
40	التوصيات.....

ملخص تنفيذي

تواصل منظمات المجتمع المدني السورية القيام بدور مهم في سوريا رغم التغيرات المهمة التي شهدتها البيئة المحيطة. فمُنذ إجراء آخر مسح (في خريف 2018)، انحسر مستوى العنف والعمليات القتالية، وتفاقت الأزمة الاقتصادية، وتضررت المنطقة بوباء فيروس كورونا. أما على مستوى السيطرة العسكرية والسياسية، فالخريطة السورية الخاضعة أساساً لسيطرة قوى متعددة قبل ٢٠١٨، باتت مقسمة إلى ثلاثة خطوط رئيسية: الشمال الشرقي، والشمال الغربي، والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة. هذه الانقسامات، إلى جانب استجابات منظمات المساعدات الإنسانية بحسب كل منطقة وتبعاً لكل قسم، تُؤطر إلى حد كبير عمل منظمات المجتمع المدني، وتفرض آليات عمل وروابط فيما بينها من جهة، ومع المنظمات الدولية من جهة أخرى.

يستند هذا التقرير إلى بيانات تم جمعها من خلال مسح وتصنيف لمنظمات المجتمع المدني، سواء كانت مراكزها الرئيسية في سوريا أو تمارس نشاطاتها في الداخل السوري، في صيف عام 2021. شارك في الاستطلاع ما مجموعه 767 منظمة من منظمات المجتمع المدني يتواجد 90% منها داخل سوريا. تتوزع بين؛ 249 منظمة مجتمع مدني من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، و218 منظمة من إدلب تحت سيطرة «هيئة تحرير الشام»، و61 منظمة من منطقة شمال غرب سوريا والخاضعة فعلياً للسيطرة التركية، و96، و58، و68 منظمة مجتمع مدني من أجزاء تابعة للرقّة ودير الزور والحسكة على الترتيب والخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، ولم يتم إدراج مناطق ما يسمى «نوع السلام» الخاضعة للسيطرة التركية لصعوبة الوصول إليها.

فيما يلي بعض النتائج الرئيسية:

- تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني السورية والمنظمات الدولية من مراكز محلية أو إقليمية. فحيث تمثل دمشق المركز الرئيسي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تعتبر غازي عينتاب في تركيا النقطة المركزية في الشمال الغربي. أما في الشمال الشرقي، فالصورة أكثر تعقيداً، حيث تتركز غالبية منظمات المجتمع المدني المحلية في مدن الرقة والحسكة والقامشلي، في حين تتجمع المنظمات الدولية في أماكن آمنة نسبياً في شمال شرق سوريا الأقصى.
- علاقات منظمات المجتمع المدني السورية ببعضها البعض وبالمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، تقتصر على الحدود الفعلية لحكم الأمر الواقع في مناطق السيطرة والمراكز الرئيسية. حوالي 1% من 767 منظمة مجتمع مدني تنفذ مشاريعاً في أكثر من منطقة من مناطق السيطرة.
- تزايد عدد منظمات المجتمع المدني حديثة الإنشاء بشكل ملحوظ منذ 2018، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى تقلص سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» وانتشار منظمات جديدة في الأجزاء الخاضعة لسيطرة «الإدارة الذاتية» من الرقة ودير الزور.
- يظهر المسح ميل المنظمات إلى القيام بإجراءات التسجيل القانوني، باستثناء المنظمات العاملة في إدلب حيث أن 40% مما مجموعه 218 منظمة في ادلب غير مسجلة في أي مكان.
- غالبية منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح منظمات صغيرة، يبلغ عدد أعضائها 30 عضواً أو أقل، وتشير التقارير إلى اعتماد هذه المنظمات الكبير على الموظفين والمتطوعين المؤقتين تبعاً للمشاريع التي تقوم بها.
- وتشكل المنظمات التي لا تضم نساء أقلية صغيرة، باستثناء المنظمات العاملة في مناطق شمال غرب سوريا الخاضعة للقوات المدعومة من تركيا. رغم ذلك، يشكل الرجال الأغلبية في معظم منظمات المجتمع المدني.
- لدى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني السورية هيكلية تنظيمية معقدة. فقد أفاد نصف هذه المنظمات على الأقل بأنهم حصلوا على منح من جهات مانحة كبيرة، مما يتطلب قدرة مؤسسية قوية.
- لم تبلغ سوى 50% من منظمات المجتمع المدني عن حجم ميزانيتها. وكان إجمالي المبلغ المعلن عنه قليلاً جداً مقارنة بحجم الاستجابة في سوريا.
- أفاد نحو 20% من منظمات المجتمع المدني عن اعتمادها الكلي على التبرعات لتأمين التمويل، بينما أفاد 55% منها أن التبرعات تشكل مصدراً أساسياً من أهم ثلاث مصادر تمويل تعتمد عليها.
- أكثر مجالات العمل شيوعاً بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني هي الإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية بنسبة (51%)، تليها التنمية بنسبة (49%) والتعليم (36%) والصحة (35%).
- نفذت منظمات المجتمع المدني نحو 2800 مشروع في السنة التي سبقت المسح، وهو ما يعادل نحو 4 مشاريع لكل منظمة.

مقدمة

مع دخول الصراع السوري عامه الحادي عشر، تستمر منظمات المجتمع المدني السورية بلعب دور أساسي في سد الفجوات الحالية: ابتداءً من المشاركة في الاستجابة الإنسانية، مروراً بالمساهمة في الإدارة المحلية وصولاً إلى تنفيذ أعمال التنمية. وكنتيجة مباشرة لانتفاضة عام 2011، تكيفت منظمات المجتمع المدني في سوريا والدول المجاورة وتطورت استجابة للتغيرات المستمرة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

يستند هذا التقرير إلى تحليل المرحلة الرابعة من مسح منظمات المجتمع المدني السورية التي أجرتها مؤسسة IMPACT (المعروفة سابقاً باسم Citizens for Syria)، وهو يغطي السنة التي سبقت إجراء الدراسة الاستقصائية في صيف عام 2021. ويعدّ استمرارية لعمل مسوحات استقصائية سابقة لمنظمات المجتمع المدني السوري كانت قد أُجريت في عام 2015 (المرحلة الأولى)، و2016 (المرحلة الثانية)، و2018 (المرحلة الثالثة).

يقسم هذا التقرير إلى جزئين؛ في جزئه الأول، يبين التقرير أثر كل من التقسيمات السياسية الرئيسية الثلاث في سوريا: الشمال الغربي والشمال الشرقي والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة - والتي أصبحت حدودها أكثر وضوحاً بعد عام 2018 - جنباً إلى جنب مع المراكز الرئيسية التي تعمل من خلالها الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ويناقش تطورها إلى حد كبير لعمل منظمات المجتمع المدني وتفاعلها في سوريا. ويبدأ هذا الجزء بشرح التغيير الحاصل في السياق منذ المسح السابق (في عام 2018)، ويخصص ثلاثة أجزاء منفصلة للبحث تبعاً لكل من المناطق الثلاث. وهو يعتمد على نتائج المسح والمقابلات شبه المهيكلة وبعض المواد الثانوية.

ويعرض الجزء الثاني من التقرير النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية ويحللها. وينقسم هذا الجزء إلى أربعة أقسام فرعية. يناقش الأول توزيع منظمات المجتمع المدني في المنطقة، والسنة التي أنشئت فيها، ومعدلات التسجيل الرسمي فيما بينها. أما الثاني فيعرض الحجم الأكثر شيوعاً لمنظمات المجتمع المدني، ونوعها وهيكلها التنظيمي. ويتناول القسمان الأخيران الشؤون المالية ومجال العمل.

مصطلحات

المجتمع المدني:

على الرغم من شهرة مصطلح المجتمع المدني إلا أن تعريفه وتفسيره عادةً ما يجري تداولهما بأشكال وطرق مختلفة، فبينما تتبنى منظمة سيفيكوس CIVICUS (وهي تحالف للعديد من منظمات المجتمع المدني العالمية) لهذا المصطلح تعريفاً عاماً: «جميع الأنشطة التي تمارس في تلك المساحة التي تقع خارج نطاق الأسرة، والدولة، والسوق التجاري، والتي يتم خلقها من خلال العمل الفردي أو الجماعي أو عمل المنظمات والمؤسسات لتعزيز المصالح المشتركة». من زاوية ثانية، يركز البنك الدولي على النواحي التنظيمية عندما يقدم تعريفاً للمجتمع المدني مفاده بأنه « ذلك الطيف الواسع من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي تنشط في الحياة العامة، للتعبير عن مصالح وقيم أعضائها أو غيرهم من الأفراد، بناءً على اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية إنسانية».

وقد أثرنا في هذا التقرير اعتماد التعريف الذي قدمه البنك الدولي، باعتباره أكثر صلةً بالأهداف التنظيمية للكيانات التي تناولها المسح.

منظمات المجتمع المدني:

بالإضافة للتعريف الذي قدمه البنك الدولي حول المجتمع المدني المذكور أعلاه، يستخدم هذا التقرير التعريف الخاص بمنظمات المجتمع المدني المعتمد من قبل (إطار العمل الخاص بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني)، الذي ينص على أنها «كيانات طوعية غير تابعة للدولة أو ساعية للربح يشكلها أفراد ينشطون في المجال الاجتماعي المستقل عن الدولة أو السوق». تُمثّل منظمات المجتمع المدني مجموعةً واسعةً من المصالح والعلاقات، وقد تتضمن منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، وفي السياق الذي حدده (إطار العمل الخاص بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني) فإن هذه المنظمات لا تشمل الشركات أو المؤسسات الربحية».

وفقاً لذلك، فإننا نعتبر أن أيّ منظمة من منظمات المجتمع المدني التي تستوفي التعريف المذكور أعلاه هي منظمة سورية، على أن يكون أعضاؤها الرئيسيون من السوريين أو من يكافئهم قانونياً، وتستهدف في أنشطتها الرئيسية القضية السورية، سواءً من خلال المناصرة والضغط أو عبر تقديم الخدمات للسوريين في سوريا أو البلدان المجاورة أو المؤسسات التي تستهدف مجموعات اجتماعية أو عرقية من السوريين.

مجال ومنهجية العمل

يأتي هذا التقرير كمتابعة لتقرير «السياقات والاتجاهات المتغيرة في المجتمع المدني السوري» الذي نشر في أوائل تموز/أيلول 2019. بهدف الاطلاع على خريطة منظمات المجتمع المدني السوري، وتوزيعها، والجوانب الرئيسية من علاقاتها مع المنظمات السورية وغير السورية الأخرى في الداخل والخارج. ويرصد التقرير أيضاً بعض الاتجاهات والخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني السورية بناء على نتائج المسح.

وعطفاً على المصطلحات التي قمنا بتحديد أعلامها، يدرس هذا التقرير منظمات المجتمع المدني باعتبارها ممثلاً رئيسياً لهيكل المجتمع المدني، ويستثني التحليل أشكال المجتمع المدني غير المنظمة مثل المبادرات الشعبية والهيكل الحكومية البديلة التي برزت في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية وتتولى مسؤوليات مرتبطة تقليدياً بالمنظمات الحكومية مثل المجالس المحلية ومديريات الصحة والتعليم والمحاكم المحلية. كما يستثني التقرير المنظمات المشكّلة على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك وسائل الإعلام التقليدية (مثل الصحف وقنوات الراديو والتلفزيون)، إذ عادة ما تملك هذه المنظمات هيكلاً وأهدافاً تتطلب إجراء تحليل قائم بذاته.

ويعتمد التقرير في المقام الأول على البيانات التي تم جمعها خصيصاً لهذا الغرض باستخدام أداة مسح بياني قياسية، تم تصميمها على شكل استبيان مؤلف من حوالي 80 سؤالاً اختيارياً أو سؤالاً محدود الإجابات. تغطي هذه الأسئلة أربع نقاط رئيسية على النحو التالي: الموقع، الهيكلية، مجال النشاط أو العمل، التمويل والموارد المالية. وقد تم تطوير أداة المسح اعتماداً على أداة لتقييم القدرات مستخدمة في أبحاث سابقة أجرتها منظمة مواطنون لأجل سوريا، وجرى تعديلها بالتشاور مع عدد من أعضاء منظمات المجتمع المدني السوري لتوفير البيانات الكمية، وذلك بهدف إشراك أكبر عدد ممكن من منظمات المجتمع المدني السورية، مع التركيز على الخصائص التنظيمية والهيكل الداخلية لهذه المنظمات.

تم جمع البيانات الواردة في هذا التقرير في صيف 2021 من قبل فريق ميداني مؤلف من أكثر من حوالي 20 راصد وراصدة تم تقسيمهم إلى أربع فرقٍ رئيسية للعمل داخل سوريا ضمن مناطق السيطرة المختلفة (المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام والمناطق الخاضعة للسيطرة التركية في الشمال الغربي، والمناطق الخاضعة للإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا). وقد تم تدريب جميع الراصدين/ات على طرق جمع البيانات كما تم اطلاعهم/هن على الغرض من هذه المهمة، كما جرى تزويدهم/هن بمبادئ توجيهية مفصلة ومكتوبة حول كيفية إجراء الاستبيانات. كما عمل فريق منظمة إمبراكت IMPACT على جمع البيانات باستخدام منصة (فورميرا «formera») لجمع البيانات عبر شبكة الانترنت، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع أعضاء بارزين في منظمات المجتمع المدني الناشطة في كل منطقة من المناطق المستهدفة. وعليه، فإن آلية جمع البيانات اعتمدت بشكل أساسي على آليات الإبلاغ الذاتي وهي بذلك تعكس تقييمات ذاتية لمنظمات المجتمع المدني حول أوضاعها.

عقب الانتهاء من جمع البيانات تم تنقيحها يدوياً لإزالة التكرارات والبيانات غير المؤهلة، مما قلل من إجمالي عدد المدخلات من 843 إلى 767 مدخلة تم تضمينها في التحليل. وقد تم إجراء تحليل للبيانات الكمية باستخدام برامج SPSS، و MS-Excel لإنتاج الجداول والرسوم البيانية للمتغيرات الفردية أو المجمعة. ثم تمت مقارنة نتائج التحليل الكمي مع التحديثات السياقية وتقارير وسائل الإعلام وملاحظات الفرق الميدانية والمدخلات النوعية التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات التي أجريت بشكل رسمي أو غير رسمي مع أعضاء منظمات المجتمع المدني. وتعتبر نتائج هذه الإجراءات أهم الاستنتاجات التي يقدمها هذا التقرير.

ورغم أن التقرير يتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها في البداية، إلا أن عملية المسح استمرت بعد الفترة المذكورة أعلاه، حيث أضيفت منظمات مجتمع مدني إضافية، سيتم إدراجها ضمن قاعدة بيانات موسعة يتم تحديثها بانتظام بإدارة وإشراف منظمة إمبراكت (IMPACT)

محددات الدراسة

- لم يتم إدراج بعض منظمات المجتمع المدني في شمال غرب سوريا في المسح بسبب عدم التعاون. وقد حدد الفريق أكثر من 25 من منظمات المجتمع المدني التي إما أنها لم تستجب أو رفضت المشاركة في الاستطلاع، وقد أُدرجت تلك المنظمات في البيانات الثانوية ولكن ليس في التحليل الذي يرد في هذا التقرير.
- أدت المخاوف الأمنية، وميل بعض المنظمات للعمل على شكل مجموعاتٍ صغيرةٍ بعيداً عن الأنظار في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية إلى إعاقة وصول منظمة (إمباكت) إليها. وقد قامت (إمباكت) بتحديد بعض منظمات المجتمع المدني التي كانت إما غير قابلة للوصول أو غير راغبة في التعاون بسبب مخاوفها الأمنية ضمن هذه المناطق، كما اعتمدت على مصادر ثانوية لإجراء المسح البياني على منظمات المجتمع المدني في هذه المناطق وإدراجها في قاعدة بيانات المسح. ومع ذلك، ونظراً لعدم القدرة على استخدام أدوات المسح بالشكل المطلوب مع هذه المنظمات فقد تم استثناء منظمات المجتمع المدني هذه من التحليلات التي يوفرها هذا التقرير.
- يعتبر المسح وسيلة جمع بيانات جيدة، لكنه لا يخلو من بعض العيوب كعدم القدرة على ضمان المصدقية التامة لبعض المشاركين حيث قد يميلون للتكتم أو عدم الاستجابة أو التحيز في اختيار العينات. ونظراً لأن الاستطلاع قد جرى في ظروف النزاع، فرمما قد تجنب العديد من المشاركين الإجابة، أو أجابوا جزئياً أو بطريقة غير صحيحة بسبب مخاوف أمنية.
- على الرغم من أن البيانات قد تم تنقيحها بشكل كامل، إلا أن عدداً قليلاً من الإجابات المكررة أو غير الدقيقة لرمما تسربت من عيون المدققين. إلا إنها لا تؤثر على النتائج العامة أو على عملية تحليل البيانات.

الجزء الأول:

المجتمع المدني السوري في السياق: المراكز والعلاقات والاتجاهات الرئيسية

لقد تغيرت البيئة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني في سوريا والدول المحيطة بها بشكل كبير منذ عام 2018، وهو تاريخ إجراء المسح السابق. اتسم العامان اللذان سبقا المسح السابق باستعادة الحكومة للعديد من جيوب المعارضة ومعاقبتها، بالإضافة إلى انهيار تنظيم «الدولة الإسلامية» مع بداية عام 2018. في حين كانت خريطة سورية قبل ذلك موزعة على مناطق سيطرة مختلفة، كانت هناك ثلاث مناطق رئيسية مع ثلاثة مشاريع سياسية مختلفة بحلول نهاية العام 2018، وهي قوى المعارضة في الشمال الغربي، والمشروع الكردي في الشمال الشرقي، والحكومة السورية في بقية سوريا.

أثرت تلك التغييرات في خريطة السيطرة وتوزع السلطة في سوريا على عمل منظمات المجتمع المدني السورية. والأهم من ذلك، أدت هذه التغييرات إلى صمود بعض المراكز الحيوية التي استضافت منظمات سورية ودولية، وإلى انهيار أخرى، كما أدت إلى ظهور مراكز جديدة. وتلعب هذه المراكز، إلى جانب المشاريع السياسية الثلاث في سورية، دوراً حاسماً في تشكيل عمل منظمات المجتمع المدني السورية. خاصة من حيث (1) علاقاتهم مع بعضهم البعض محلياً (داخل الحدود الوطنية السورية)، (2) علاقاتهم مع نظرائهم خارج الحدود الوطنية السورية، و (3) علاقاتهم مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وخاصةً من الناحية المالية.

ويشرح الجزء الأول من التقرير التغير الحاصل في السياق. ثم يتم تخصيص قسم منفصل لكل منطقة - المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والشمال الغربي والشمال الشرقي - حيث يسلط التقرير الضوء على العديد من السمات الرئيسية لكيفية عمل منظمات المجتمع المدني وعلاقاتها ما بعد عام 2018 - تبعاً لكل من المشاريع السياسية الثلاث ومراكزها.

ويستند هذا الجزء على نتائج المسح، والمقابلات شبه المهيكلة وبعض المواد الثانوية.

١. التغيرات في السياق:

يُذكر أن المسح السابق (المرحلة الثالثة) الذي أُجْرِيَ في خريف 2018، جاء بعد عامين من العنف الشديد والتغيرات الكبيرة التي طرأت على خريطة السيطرة والسلطة السياسية في سوريا. بين عامي 2016 و2018، حيث استولت قوات الحكومة السورية وحلفاؤها على العديد من معاقل المعارضة. أبرزها الجزء الشرقي من مدينة حلب، والغوطة الشرقية في ريف دمشق، والجبهة الجنوبية بأكملها. كما شهدت تلك السنوات انهيار تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي امتدت سيطرته من الأجزاء الشرقية من حلب حتى الأجزاء الغربية من العراق. وعليه فإن المسح السابق يبين عمل منظمات المجتمع المدني في بيئة سريعة التغير بسبب العمليات العسكرية النشطة.

ومن جهةٍ أخرى، صوّرت هذه الدراسة المجتمع المدني وعمله في ظل الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد منذ العام 2018، وفي سياق المشاريع السياسية الثلاث.

ومنذ آب/أغسطس 2018، تراجع العنف والحرب النشطة بشكل ملحوظ. وفي حين عززت الحكومة سيطرتها الأمنية على الأراضي التي استولت عليها مؤخراً ودمرت أي آمال في تغيير النظام عبر الوسائل العسكرية، فإنها فشلت في إعادة دمج شمال وشرق غرب البلاد. ففي الشمال الغربي، عززت جماعة «هيئة التحرير الشام» سلطتها من خلال القضاء على المنافسين وتشكيل حكومة محلية لرعاية قضايا الحكم اليومية. وتحولت أولوياتها من إسقاط النظام إلى إدارة أراضيها، فضلا عن إزالة نفسها من القوائم الغربية للمنظمات الإرهابية.

وفي غضون ذلك، عزّزت القوات التركية والمساعدة لتزكيا قبضتها على أجزاء من شمال غرب البلاد ظلت خارج سيطرة «هيئة تحرير الشام». وأصبح مصير الشمال الغربي بأكمله أكثر اعتماداً على السياسة التركية في سوريا. أما في شمال شرق سوريا، فقد تأسست الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا لتصبح في خريف 2018 الحاكم الفعلي في المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، بدأت السعي بشكل رسمي للحصول على الدعم السياسي والاعتراف بها ككيان مستقل داخل الحدود الوطنية السورية.

وفي هذه الفترة، شهدت سوريا عدة عمليات عسكرية على الرغم من أن حدة الصراع عموماً ظلت منخفضة نسبياً (وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان فإن حصيلة الموتى في سوريا بين عامي 2018 و 2021 قد وصلت إلى 40,000 مقارنةً مع عامي 2016 و 2017 حيث قُدرت الحصيلة بحوالي 52,000 و 35,000 على الترتيب)، فقد شنت القوات الحكومية عدة هجمات ضد «هيئة تحرير الشام» في الشمال الغربي، ونجحت في الاستيلاء على الكثير من المناطق، في حين شنت تركيا عمليتين عسكريتين للتوغّل في الداخل سوريا - إحداهما في عفرين في كانون الثاني/يناير 2018 (أطلق عليها اسم «غصن الزيتون»)، والأخرى في شمال غرب سوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 (أطلق عليها اسم «نبع السلام»)، كانتا موجّهتين ضد القوات الكردية. أما في الجنوب، ومنذ استعادة الحكومة لدرعا والقنيطرة، فقد كان عدم الاستقرار والتعصّب من وقت لآخر من سمات الوضع الراهن الأساسية. وعلى الرغم من أهمية هذه الأحداث، إلا أنها لم تغير الخريطة السورية بشكل ملحوظ.

كان للبيئة المتغيرة تأثير ملحوظ على المحاور المحلية والإقليمية التي برزت خلال النزاع كمراكز مهمة للمنظمات السورية وغير السورية التي شاركت في الاستجابة للأزمة السورية. وإلى جانب مساحة النشاط المادية، خدمت هذه المحاور كمراكز مالية مهمة للعديد من المنظمات المحلية والدولية التي تعمل داخل سوريا. وعلى نحو ما، لقد أصبحت هذه المحاور بوابات التجمع الرئيسي للتمويل الإنساني لمئات المنظمات السورية. لكن، ونظراً لتأثير القوات المعارضة في مناطق عملها، أصبح لهذه المحاور بعداً سياسياً أيضاً.

٢. المناطق التي تسيطر عليها الحكومة: دمشق تبرز كمركز رئيسي

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تعد دمشق المركز الرئيسي. وقد أظهر المسح الذي أجري على 266 من منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (بما فيها درعا والقنيطرة) أن 74 منها - أي أقل بقليل من الثلث - لها قواعد في مدينة دمشق. أما ثاني المراكز فهي مدينة حلب التي تضم 40 من منظمات المجتمع المدني، والثالثة هي مدينة السويداء التي تضم 28 من منظمات المجتمع المدني. ولكن على عكس المدن الأخرى، يعمل حوالي 65 بالمائة من منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من دمشق مقراً لها في محافظات أخرى، ففي حلب والسويداء، على سبيل المثال، يعمل 8 و 30 بالمائة على الترتيب فقط من منظمات المجتمع المدني في محافظات أخرى غير تلك التي توجد فيها. وباعتبارها عاصمة سوريا وقاعدة الاستجابة الرئيسية للأمم المتحدة بشأن سوريا، فإن دمشق دائماً تُعتبر أهم مراكز الاستجابة الإنسانية في سوريا، فضلاً عن تزايد تلك الأهمية منذ عام 2018.

حتى أوائل العام 2018، شكلت العاصمة الأردنية عمان مركزاً مهماً، لا سيما في الجنوب السوري الذي كانت تسيطر عليه المعارضة، والذي شمل أجزاءً كبيرةً من محافظتي درعا والقنيطرة. يعني ذلك من الناحية العملية حضور وكالات الأمم المتحدة، والتي قدمت مساعدات عبر الحدود إلى سوريا عن طريق معبر نصيب. وبالإضافة إلى وكالات الأمم المتحدة، استضاف عمان أيضاً العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات السورية التي أدارت أيضاً عمليات في جنوب سوريا. غير أن نشاطات تلك المنظمات بدأت بالتراجع إلى أن توقفت في نهاية المطاف عن لعب دور رئيسي قبيل استعادة النظام للسيطرة على الجنوب بمساعدة روسيا في صيف 2018.

نتيجة لذلك، تم تشريد جميع المنظمات السورية التي كانت تعمل في درعا، وتوقفت عمليات الأمم المتحدة أو غيرها من العمليات عبر الحدود، كما حولت المنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تعمل من عمان اهتمامها إلى مناطق صراع أخرى. ووفقاً لأحد كبار العاملين في المجال الإنساني الذي كان في سوريا في ذلك الوقت، فإن المنظمات العاملة في دمشق هي التي توسعت في الجنوب بعد استعادة النظام السيطرة عليه. وتنعكس هذه الملاحظة في الواقع في بيانات المسح، حيث أن عدد منظمات المجتمع المدني التي تعمل في درعا والقنيطرة قليل جداً، إذ لا يوجد سوى 17 منظمة فقط، ثماني منظماتٍ منها مقرها الأساسي في دمشق.

قبل عام 2018، عندما كانت المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لا تزال تنتشر فيها جيوب المعارضة وخاصة حول دمشق، وصلت المساعدات إلى هذه المناطق بعدة طرق. وكانت العمليات العابرة للحدود التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من دمشق مقراً لها مساراً مهماً ورسمياً. وفي هذا السياق، لعبت المنظمات السورية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تتخذ من بيروت مقراً لها دوراً أيضاً، على الرغم من أن هذا الدور لا يعد رسمياً. وأوضح أحد كبار العاملين في المجال الإنساني، الذي كان في دمشق في ذلك الوقت، أن المساعدات المالية أو العينية القادمة من لبنان وصلت بالفعل إلى هذه المناطق المحاصرة. وشرح موظف سابق في منظمة إنسانية كيف أنه سهل عملية تحويل غير رسمية لـ 500 ألف دولار من لبنان إلى منظمة في الغوطة الشرقية المحاصرة. وهذا يشير إلى أن كمية المساعدات التي كانت تذهب إلى هذه المناطق لم تكن ضئيلة. ومع ذلك، نظراً لأن هذه العمليات كانت غير رسمية، فمن غير الممكن تقييم نطاقها الحقيقي. كما هو الحال في الجنوب، أدت استعادة الحكومة للمناطق المحاصرة إلى طرد منظمات المجتمع المدني المحلية، ووضعت المنطقة تحت مسؤولية المنظمات التي تتخذ من دمشق مقراً لها.

وهناك أبعاد عديدة معقدة للعلاقات بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأخرى أو المجتمع الأوسع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وتتمثل إحدى هذه الخصائص المهمة في أن عمليات منظمات المجتمع المدني أو روابطها أو علاقاتها بمنظمات المجتمع المدني الأخرى تنحصر في المناطق السورية الخاضعة لسيطرة دمشق، إلا في حالات نادرة. على سبيل المثال، يُظهر المسح أن 4 فقط من أصل 266 منظمة مجتمع مدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لديها عمليات في أجزاء أخرى من سوريا. ومن المؤكد أن العمل في مناطق أخرى سيؤدي إلى تحديات لوجستية وقانونية وتنسيقية، ولكن الأهم

من ذلك أن المنظمة ستواجه تعقيدات أمنية. أكد مسؤولٌ رسميٌّ سابقٌ في الأمم المتحدة يتمتع بخبرة طويلة في العمل داخل سوريا أنّ منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة تترجح بالفعل تحت وطأة القيود الأمنية الرسمية وغير الرسمية المفروضة عليها، وبالتالي فإن فتح الاتصالات مع منظمات المجتمع المدني في مناطق أخرى لن يجلب سوى المشاكل.

وتلعب المنظمات التي تتخذ من دمشق مقراً لها، دوراً مهماً في شبكة العلاقات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتمويل. ويتجلى هذا بأكبر قدر من الوضوح في سياق المعونة الإنسانية. حيثُ تتخذ وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن معظم عمليات الإغاثة الإنسانية، من دمشق مقراً لها، وتعمل بشكل أساسي كجوابة إلى التجمع الرئيسي للتمويل الإنساني للمنظمات المحلية والدولية الموجودة داخل سوريا.

وينعكس هذا في بيانات المسح أيضاً. حيث ذكر نحو 55% من منظمات المجتمع المدني السورية التي تتخذ من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة مقراتٍ لها، أنها تلقت تمويلاً من الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والأمم المتحدة، وذكر 25% منها أنّ تمويلها يقتصر على تلك الجهات المانحة فقط.

وفي الواقع يعني ذلك أنّ الأمم المتحدة كحال المنظمات الأخرى لا تتعامل مباشرة مع المنظمات السورية الواقعة تحت سيطرة النظام داخل سوريا. وهذا يوضح بالتالي الروابط المالية القوية بين منظمات المجتمع المدني السورية والأمم المتحدة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى وجود قيود مالية تحد من التفاعل المالي مع العالم الخارجي. وكما يشير تقرير سابق قامت به (IMPACT) فإن سوريا تمثل «راية حمراء» للبنوك ما يفرض قيوداً ومعاملاتٍ ورقية مطوّلة من المنظمات حتى تتمكن من توفير الخدمات المالية. وفي حين تتمكن المؤسسات الكبيرة من التغلب على هذه التعقيدات، تميل المؤسسات الأصغر حجماً إلى الاعتماد على المنظمات الكبيرة للحصول على التمويل.

والصورة مختلفة بعض الشيء في مجال التنمية، الذي يشكل جزءاً صغيراً من الاستجابة العامة. وفي حين أنّ المنظمات التي تتخذ من دمشق مقراً لها تخصص أموالاً للتنمية، فإن منظمات المجتمع المدني السورية تلجأ إلى منظمات تتواجد في لبنان لتأمين التمويل لمشاريع التنمية، وإن كانت غير رسمية. ووفقاً لأحد كبار الباحثين الذين لديهم معرفة وثيقة بسياق العمل الإنساني في سوريا، فإن ملايين الدولارات الأمريكية لا تزال تدخل سوريا من لبنان بشكل غير رسمي. فالطابع غير الرسمي ضروري لعدم وجود إطار قانوني في سورية ينظم هذه المعاملات، إذ لا يمكن أن تتلقى منظمات المجتمع المدني المحلية المال إلا من المنظمات التي تملك إذن بالعمل في سورية من «وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل». ويشير هذا المثال إلى أنّ بعض منظمات المجتمع المدني السورية لها روابط مالية غير رسمية تتجاوز المركز، وبالتالي فإنّه من الصعب تقييم حجم تلك التعاملات المالية نظراً للطابع الغير رسمي لها.

وثمة شكل هام آخر من أشكال التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، من جهة، والمبادرات المحلية أو المجتمعية في الشتات عن طريق التبرعات. حيث تمثل التبرعات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني إطاراً لفهم العلاقات غير الرسمية بين منظمات المجتمع المدني ومجتمعاتها المحلية. ومن الناحية الإحصائية، يعتبر التبرع شكلاً شائعاً جداً من أشكال أنشطة التمويل وفقاً لنتائج المسح. وأفاد نحو 20% من منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بأنها تعتمد فقط على التبرعات، بينما أنّ 40% أخرى من تلك المنظمات تعتبر التبرعات أحد المصادر الثلاثة الرئيسية للتمويل لديها. ولا يكشف المسح عن مصدر هذه التبرعات. وتشير الأقاليم والقصص المتناقلة إلى وجود عدة اتجاهات للتمويل عن طريق التبرع؛ منها ما يتم جمعها من العاملين في المنظمة، الذين كثيراً ما يكونون جزءاً من المجتمع المحلي حيث يعملون. ومنها ما يُجمع بهدف تنظيم خدمات مجانية للمحتاجين (مثلاً العمليات الجراحية المجانية).

ولكن يبدو أنّ الشكل الأبرز هو جمع الأموال من الميسورين داخل سوريا أو في مجتمع الشتات على شكل زكاة (وهو التزام ديني في الإسلام) للقيام بالأعمال الخيرية ومساعدة المحتاجين. والعديد من المنظمات التي شملها المسح اشتهرت بقوة علاقاتها مع أصحاب الأعمال التجارية المحليين في مجتمعاتهم، وكانت تعمل حتى قبل عام 2011. ويشير الاعتماد الكبير على التبرعات إلى جانب وجود أشكال عديدة من جمع الأموال الخاصة أو غير الرسمية إلى وجود علاقات قوية مع المجتمعات المحلية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ المبالغ المرصودة هي مبالغ تافهة بالمقارنة مع الاستجابة الإنسانية الرسمية.

الشبكات غير الرسمية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

اتخذت الحكومة السورية على مدار النزاع خطوات واسعة لتنظيم قطاع المساعدات ومساحة المجتمع المدني. وقد أصبحت تمارس سيطرة كبيرة على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات السورية المحلية من خلال المؤسسات الرسمية مثل وزارة الخارجية والهلال الأحمر السوري ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد تدخلت الوكالات الحكومية طوال فترة الصراع في قضايا تتراوح بين منح الترخيص (أو عدم منحه) للمنظمات الأجنبية، والتأثير على توزيع المساعدات.

في حالة المجتمع المدني، أصبح هناك مبدأ أساسي يفرض مقاربة الحكومة السورية: أن المجتمع المدني يجب أن يكون امتداداً للدولة، وليس مستقلاً عنها. ومن الأمثلة البارزة على هذا التفكير الأمانة السورية للتنمية، وهي منظمة غير حكومية تسيطر عليها الحكومة وتديرها السيدة الأولى. تحولت الأمانة السورية للتنمية إلى أداة مهمة لتشكيل أنشطة المجتمع المدني السوري والتأثير عليها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى الرغم من أن الجزء الأكبر من التفاعلات في المجتمع المدني ومجالات المساعدات تحدث ضمن هذه الأطر المذكورة آنفاً، فإن العلاقات غير الرسمية لا تستمر في الوجود فحسب، بل إنها تتبع أيضاً لأهواطٍ معيّنة.

كان موقف النظام متشككاً بطبيعته تجاه الشبكات غير الرسمية التي تعمل خارج سيطرته، وخاصة تلك التي تربطها صلات بجهات فاعلة خارج المناطق التي يسيطر عليها. ويصدق ذلك بشكل خاص على العلاقات المالية بين منظمات المجتمع المدني المحلية والأجنبية عندما تكون تلك التي تقع خارج قنوات التوزيع تذهب إلى تلك التي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. يعود هذا الموقف المزعج إلى سرديّة الحكومة الخاصة للانتفاضة السورية، حيث لعبت الشبكات المحلية الممولة من الخارج دوراً حاسماً في تنظيم وتمويل الاحتجاجات، ثم الثورة ضد النظام. وبالتالي، فإن إدارة شبكة غير رسمية أو الانضمام إليها في المناطق التي يسيطر عليها النظام هي مسألة محفوفة بالمخاطر للغاية. ومع ذلك، يمكن تحديد عدة أنواع من الشبكات غير الرسمية التي إما يتسامح معها النظام أو تعمل دون علمه.

وفي مختلف أنحاء سوريا هناك ما نستطيع أن نسميه شبكات الثقة، التي تربط منظمات المجتمع المدني المحلية أو منظمات المجتمع المدني (عادة صغيرة الحجم) بمنظمات محلية أو حتى عالمية أخرى على أساس الثقة. وعادة ما تشمل هذه التفاعلات منظمات مجتمعية أو مبادرات متجدرة بقوة في مجتمعاتها المحلية من ناحية، ولديها إمكانية الوصول إلى الموارد من خلال منظمات المجتمع المدني أو منظمات المجتمع المدني السورية المحلية أو الأجنبية من ناحية أخرى. وأسس هذه العلاقات هي في كثير من الأحيان الثقة الشخصية في حين أن ما يضمن المحافظة على هذه الآلية هو المعاملات المالية غير الرسمية، وعلى رأسها نظام الحوالة. ويمكن لفريق (IMPACT) الميداني تحديد مثل هذه الشبكات غير الرسمية التي يعمل بعضها سراً في مناطق النظام والمعارضة على حد سواء. ورغم صعوبة تقدير حجم عملهم، فهو غالباً صغير نسبياً. وبعض هذه الأنشطة لا يلحظها النظام، بينما يجري التسامح مع أنشطة أخرى أويتم استهدافها أحياناً. ومن أحد العوامل التي تؤثر على مصير هذه الشبكات هو القرب من الوسط، دمشق.

وأوضح باحث سوري من ريف دمشق في حديث مع الكاتب أن أجهزة الأمن التابعة للنظام اعتقلت في بعض الحالات نساء محليات ينتمين إلى منظمات المجتمع المدني لقيامهن بشكل غير رسمي بجمع الأموال للأطفال الأيتام. مثال يدل على جدية النظام في قمع أي نشاط غير رسمي بالقرب من مراكز السلطة. فمحافظة السويداء، حيث القبضة الأمنية للنظام ضعيفة، تقدم مثلاً مضاداً. على سبيل المثال، يظهر المسح الذي أجري ضمن هذه الدراسة أن محافظة السويداء هي مركز لمنظمات المجتمع المدني العاملة بشكل غير رسمي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وعلاوة على ذلك، تتلقى المنظمات المحلية علناً الأموال من منظمات المجتمع المدني خارج سوريا، بما في ذلك أوروبا دون خوف من انتقام النظام.

كما يبدو أن النظام يتسامح مع التعاون غير الرسمي، والتعاملات المالية الكبيرة، بين منظمات المجتمع المدني المحلية والممولين الموجودين خارج سوريا طالما أن هذه التفاعلات لا تشكل تهديداً مباشراً له. ووفقاً لباحثين متخصصين في الشؤون الإنسانية، تمول المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتخذ من لبنان مقراً لها حالياً العديد من منظمات المجتمع المدني (أسقطت الأسماء لأسباب أمنية) داخل سوريا بشكل غير رسمي. ووفقاً لأحد الباحثين وعن تجربته الشخصية، فإن المنظمات التي تتلقى المساعدات لها روابط غير رسمية قوية داخل النظام ولا تشكل أي تهديد له من خلال شبكاتها غير الرسمية. وأحد هذه الأمثلة، بحسب قوله، هو المنظمات الخيرية المسيحية.

إن للعمل من خلال الشبكات غير الرسمية داخل سورية مخاطره ومزاياه. وتُتاح للشبكات غير الرسمية فرصة العمل بشكل مستقل عن سياسات النظام، سراً أو من خلال تسامحه مع نشاطاتها، ممّا يزيد من قدرتها على ممارسة نشاطها. ولكنها تزيد أيضاً من المخاطر. ونظراً إلى شكوك النظام المتأصلة تجاه الشبكات غير الرسمية، فإنه إمّا يسعى إلى القضاء على هذه الشبكات أو تحويلها إلى امتداد للمؤسسات التي تسيطر عليها الحكومة.

٣. شمال غرب سوريا: غازي عينتاب لا تزال مركزاً

وتعد غازي عينتاب المركز الرئيسي للمنظمات السورية غير السورية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الشمال الغربي. ووفقاً للمسح (الذي شمل فقط منظمات المجتمع المدني الموجودة في سوريا أو التي لديها مكاتب هناك، واستبعد منهم الذين يعملون فقط في تركيا)، فإن نحو 20% من مجموع منظمات المجتمع المدني الـ 279 التي شملها الاستطلاع في شمال غرب سوريا يوجد مقرها في تركيا، ومعظمها في غازي عينتاب. والواقع أن غازي عينتاب هي أكبر موقع لمنظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في المنطقة، حيث يتواجد فيها 36 منظمة، وهو ما يشير إلى مركزيتها.

تكمُن أهمية غازي عينتاب في عدة عوامل؛ منها اختيار وكالات الأمم المتحدة منذ بداية الصراع السوري غازي عينتاب مركزاً للاستجابة لشمال غرب سوريا. وأشرفوا على توصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وهو ما يخلق في حد ذاته روابط ضخمة عبر الحدود بين المنظمات الموجودة في غازي عينتاب والشركاء المنفذين في الشمال الغربي. وفي الواقع، فوفقاً لما ذكره أحد مؤسسي منظمات المجتمع المدني السورية التي تعمل منذ فترة طويلة في تركيا، هناك العديد من المنظمات السورية التي تتخذ من سوريا مقراً لها ولكنها تحتفظ بتمثيل لها في غازي عينتاب نظراً لكونها المركز الرئيسي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل في الشمال الغربي.

بالإضافة إلى الأمم المتحدة، هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من غازي عينتاب مقراً لها. وهم يعملون داخل سوريا من دون أن يحتفظوا بتمثيل فعال هناك. وأخيراً، لعبت أزمة النزوح التي دفعت بملايين السوريين إلى جنوب تركيا دوراً كبيراً أيضاً. وبعد الانتقال إلى تركيا، ظهر مجتمع مدني نابض بالحياة. ولذلك، فإن الشمال الغربي من سوريا وجنوب تركيا، وخاصة غازي عينتاب، أصبحت مترابطين بشدة من حيث الاستجابة الإنسانية، فضلاً عن نشوء المجتمع المدني السوري وتطوره وتنميته.

وأوضح العديد من الخبراء والممارسين في مجال المساعدات الإنسانية في تركيا أن عدد منظمات المجتمع المدني في غازي عينتاب قد انخفض في السنوات الثلاث الماضية. ومن بين الاتجاهات الملحوظة، إغلاق بعض منظمات المجتمع المدني بسبب انخفاض الأموال، والانتقال إلى المدن الأوروبية أو غيرها من المدن داخل تركيا، ولا سيما إسطنبول. ومع ذلك، لا تزال غازي عينتاب تمثل المحور الأهم في شمال غرب سوريا. أما على المستوى السياسي، أي التغييرات التي حدثت على أرض المعركة في سوريا، والتدخلات العسكرية التركية، واستمرار السماح لعمليات الأمم المتحدة العابرة للحدود من خلال معبر باب الهوى، فقد ساهمت جميعها في تعزيز أهمية غازي عينتاب كمركز.

هناك أبعاد عديدة لعلاقات منظمات المجتمع المدني بالمنظمات الأخرى أو المجتمع الأوسع في الشمال الغربي شبيهة بتلك في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وأبرز أوجه التشابه هو شبه الغياب التام للتعاون بين منظمات المجتمع المدني التي تقع في الشمال الغربي وتلك التي تقع في مناطق سيطرة أخرى. من أصل 218 منظمة مجتمع مدني في منطقة إدلب و61 منظمة في شمال غرب سوريا تحت السيطرة التركية، هناك 4 منظمات تعمل في الأجزاء الشمالية الشرقية من سوريا تحت سيطرة الإدارة الذاتية. ولم يبلغ عن عمل أي منهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن كلاً من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي توجه معظم التمويل، لديها أطر عمل منفصلة في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية والحكومية. لكن ذلك يعود أيضاً إلى القوانين التركية المتعلقة بتمويل الإرهاب، والتي تهم أيضاً شمال شرق سوريا، نظراً إلى أن أنقرة تعتبر القوة الكردية المهيمنة هناك، أي «حزب الاتحاد الديمقراطي»، منظمة إرهابية. وبالتالي، فإن أي روابط مالية بين المنظمات التي مقرها في تركيا وشمال شرق سوريا يمكن أن تخضع إلى تداعيات قانونية.

ومن هذا المنطلق، تقتصر علاقات منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير على شمال غرب سوريا وتركيا، حيث تلعب غازي عنتاب دوراً حاسماً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتمويل. وكما هو الحال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فإن وكالات الأمم المتحدة مسؤولة عن معظم المساعدات الإنسانية التي تدخل عبر الحدود عبر باب الهوى. وفي حين تعتمد الأمم المتحدة على المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية الدولية من أجل التنفيذ، فإن الصلة المباشرة بين وكالاتها والمنظمات السورية في الشمال الغربي تختلف بين إدلب التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» وأجزاء أخرى من شمال غرب البلاد (مناطق عفرين وما يسمى «بدرع الفرات») التي تخضع للقوات المدعومة من تركيا. ووفقاً لنتائج المسح، أفاد 14% فقط من 218 منظمة من منظمات المجتمع المدني في إدلب الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام» بتلقي تمويل من الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والأمم المتحدة. أما في الأجزاء الأخرى من شمال غرب البلاد، حيث يقيم نصف منظمات المجتمع المدني في تركيا، فإن الصورة مختلفة. إن أكثر من 40% من منظمات المجتمع المدني لديها إمكانية الوصول المباشر إلى المجموعة الرئيسية من الأموال التي تقدمها الجهات المانحة الضخمة.

والحالة مُماثلة في سياق الروابط المالية بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي تتخذ من تركيا مقراً أساسياً لها وتنفذ برامج إنسانية وإغاثية على السواء. في إدلب، أفاد 30% فقط من المنظمات المشاركة في المسح أنها تلقت تمويلاً من منظمات غير حكومية دولية مقابل 55% في المناطق الأخرى من الشمال الغربي. وهناك عدد من الأسباب التي يمكن أن تفسر هذا الاختلاف. يظهر المسح أن أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني غير المسجلة هو في إدلب. وهناك نحو 40% (88 في المجموع) من منظمات المجتمع المدني غير مسجلة في أي مكان. ويخلق هذا تلقائياً مشاكل في الدخول في معاملات مالية مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجهات المانحة الرئيسية مثل الأمم المتحدة. وتأتي هذه المسألة في مقدمة الصورة المعقدة أصلاً عندما يتعلق الأمر بالمعاملات المالية من الخارج إلى سورية. وقد أصبحت ظروف العمل صعبة بشكل متزايد بعد هيمنة «هيئة تحرير الشام» على إدلب، كما أفادت دراسة سابقة ل (IMPACT). وبالتالي، تعتمد منظمات المجتمع المدني هذه إما على الأموال الخاصة أو هي تحت رحمة المنظمات السورية المسجلة التي تحصل على الأموال ولديها مساحة أكبر لتمويل العمليات بشكل غير رسمي.

وكما هو الحال في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فإن عدد المنظمات التي تعتمد على التبرعات مرتفع إلى حد ما في الشمال الغربي. غير أن نظرة عن كثب تكشف أن هذا لا ينطبق إلا على إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. ففي حين أفاد نحو 40% من منظمات المجتمع المدني بالاعتماد فقط على التبرعات، أفاد 20% آخرون بأن أحد أهم مصادر الدخل لديها هو التبرعات. وخلال النزاع، طوّرت منظمات عديدة روابط وشبكات مع مجتمعات الشتات السوري والشبكات الإسلامية لجمع التبرعات. إلا أن حجم هذه التبرعات، استناداً إلى المبالغ التي تم الإبلاغ عنها، يعد صغيراً جداً مقارنة بالحجم المالي المخصص للاستجابة الإنسانية السورية.

٤. الشمال الشرقي: مراكز متعددة

وفي الشمال الشرقي هناك آليات مشابهة للمنطقتين الأخرى، على الرغم من أنه لا يوجد مركز محلي معادل لدمشق، أو مركز إقليمي معادل لغازي عنتاب. يظهر المسح أن هناك ثلاثة مراكز محلية لمنظمات المجتمع المدني السورية في المنطقة الشمالية الشرقية التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية: مدن الرقة والقامشلي والحسكة. وفي حين أن 70% من منظمات المجتمع المدني ال 68 التي تم مسحها في محافظة الحسكة تتخذ من الحسكة والقامشلي مقراً لها، فإن 80% من الذين شملتهم الدراسة في محافظة الرقة يتمركزون في مدينة الرقة. وفي دير الزور، لا يوجد مثل هذا المركز. حيث تتمركز جميع منظمات المجتمع المدني على طول الشواطئ الشمالية لنهر الفرات.

الوجود الدولي أيضاً لا يتركز في مكان واحد. حتى يناير/كانون الثاني 2020، كانت أربيل في كردستان العراق مركزاً للأمم المتحدة لتوصيل المساعدات الإنسانية عبر الحدود من معبر اليعربية إلى شمال شرق سوريا. عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 2504 في يناير/كانون الثاني 2020، ألغى هذا التفويض وأوقف بالتالي المساعدات عبر الحدود. ويتولى مقر دمشق إدارة المساعدات الإنسانية التي ترعاها الأمم المتحدة حالياً في الشمال الشرقي، من خلال مكتب إقليمي يتواجد في أجزاء من القامشلي التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة.

وعلى عكس غازي عينتاب، فإن المنظمات غير الحكومية في الشمال الشرقي موجودة بقوة داخل سوريا. كانت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية متمركزة في عين عيسى حتى توغل تركيا الأخير (والذي أطلق عليه اسم «نبع السلام») في أواخر عام 2019، والذي حول المدينة إلى خط المواجهة. وتشير التقارير الحالية إلى أن الكثيرين يعملون من عمودا ومالكية (ديريك) في أقصى الشمال الشرقي، حيث أن العديد منهم قد يتجنبون المدينتين الكبيرتين، القامشلي والحسكة، بسبب وجود النظام، وأيضاً بسبب الأمان النسبي للمنطقة في ظل الوجود الأمريكي. وبعبارة أخرى، فإن الوجود الدولي يتركز بشدة في الطرف الشمالي الشرقي من سوريا.

هناك العديد من الجوانب التي تحدد علاقات منظمات المجتمع المدني المحلية بالمنظمات الأخرى في شمال شرق البلاد، مع بعض أوجه الشبه بتلك التي في أجزاء أخرى من البلاد. هناك أيضاً اختلافات ملحوظة في الشمال الشرقي بين الجزيرة من جهة، والرقعة ودير الزور من جهة أخرى. إن التشابه اللافت مع أجزاء أخرى من سوريا هو أن العلاقات أو الروابط بين منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من شمال شرق سوريا مقراً لها وتلك الموجودة في مناطق أخرى من سوريا تكاد تكون معدومة. وبحسب المسح، فإن هناك منطمتين فقط في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ومنطمتين في الشمال الشرقي تتمتعان بعمليات في منطقة سيطرة أخرى. أي 4 من 470 منظمة من منظمات المجتمع المدني. أما عن العلاقات مع الشمال الغربي، فإن الصورة متشابهة إلى حد ما: لم تبلغ أي من منظمات المجتمع المدني في الشمال الشرقي عن وجود عمليات لها في الشمال الغربي.

وفيما يتعلق بالعلاقات المالية مع منظمات أخرى، في منطقة الجزيرة (محافظة الحسكة)، أفاد نحو 60% من منظمات المجتمع المدني بأنها ترتبط بعلاقات مالية مع المنظمات غير الحكومية، في مقابل قلة قليلة من الجهات المانحة الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وهذا يعكس اعتماد المنظمات المحلية على المنظمات الإنسانية الدولية التي يبدو أنها تلعب دوراً كبيراً في توجيه التمويل الإنساني الدولي إلى منطقة الجزيرة.

في الرقعة ودير الزور، تختلف الصورة. منظمات المجتمع المدني في هاتين المحافظتين الواقعتين تحت سيطرة الإدارة الذاتية، تشير إلى اعتماد أكبر على الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وتتلقي حوالي ربع منظمات المجتمع المدني هذه التمويل من الجهات المانحة الرئيسية ونحو 15% من المنظمات غير الحكومية الدولية. أوضح عامل في المجال الإنساني مقيم في الرقعة أن ممّا يجعل الرقعة ودير الزور مختلفتين هو عامل تنظيم «الدولة الإسلامية». حيث كانت المدينتان في وسط المناطق التي يسيطر عليها داعش وشهدتا دماراً بسبب الحملة ضد داعش. بعد التحرير، اجتذبت هذه المناطق - على عكس محافظة الحسكة التي ظلت في الغالب خارج سيطرة داعش - أموالاً من جهات مانحة مختلفة.

وقد أدى قيام الأمم المتحدة بإلغاء ترخيص العمليات عبر الحدود إلى تعقيد علاقات منظمات المجتمع المدني مع وكالات الأمم المتحدة. وكما تمت الإشارة مسبقاً، تعمل الأمم المتحدة الآن من مقرها في دمشق ومن مكتبها الإقليمي في شمال شرق البلاد. ولذلك فهي تخضع للإجراءات الحكومية. فعلى سبيل المثال، تشير المقابلات النوعية التي أجريت خلال التقرير إلى أنه لا يمكن للأمم المتحدة العمل إلا مع المنظمات المحلية في الشمال الشرقي التي تأذن بها الحكومة المركزية. ولكن بما أن هذه المنظمات المحلية تعمل في إقليم الإدارة الذاتية، يجب أن يكون لديها إذن من الإدارة أيضاً. باختصار، يتطلب الأمر من منظمات المجتمع المدني في الشمال الشرقي أن تضع علامات على العديد من الصناديق قبل حتى محاولة التقدم بطلب للحصول على أموال الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعلاقات منظمات المجتمع المدني مع نظيراتها خارج سوريا، هناك أيضاً اتجاهات مختلفة في الجزيرة (محافظة الحسكة)، في مقابل دير الزور والرقعة. حيث يبدو أن المنظمات في كل من الرقعة ودير الزور لا تربطها علاقات قوية بمنظمات المجتمع المدني في المنطقة. وتظهر البيانات أنه لا توجد تقريباً أي فروع أو مقرات تابعة لتلك المنظمات في تركيا أو العراق، في حين اقترح محاوران أحدهما من الرقعة والآخر من دير الزور أن منظمات المجتمع المدني في مناطقهم لا تربطها أية علاقات بمنظمات المجتمع المدني الموجودة في تركيا أو كردستان العراق. ولكن هذا ليس الحال مع منظمات المجتمع المدني التي تتخذ مقراً لها من الجزيرة ومناطق أخرى ذات أغلبية كردية. وفي حين أن منظمات المجتمع المدني هذه لا تربطها بتركيا علاقات قوية، إلا أن لديها شبكات مع منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من كردستان العراق مقراً لها، بل إنها في بعض الأحيان تنفذ مشاريع مشتركة داخل سوريا.

وفيما يتعلق بجمع التبرعات الخاصة، تظهر منطقة شمال شرق سوريا بشكل متميز في نتائج المسح. فعلى غرار باقي مناطق سوريا، أفادت منظمات المجتمع المدني في المنطقة عن اعتمادها الشديد على التبرعات. ولكن عند النظر بقرب، يبدو أن الاعتماد في الجزيرة على التبرع ليس مرتفعاً وحسب، ولكن على عكس الأماكن الأخرى فإن الدخل الذي تم الإبلاغ عنه كبير. وذكر مسؤولو منظمات المجتمع المدني في الجزيرة أن الاعتماد على التبرعات كمصدر وحيد للدخل قد ولد حوالي 15-17 مليون دولار أمريكي في السنة التي سبقت المسح، وهو ما يفوق جميع المناطق الأخرى مجتمعةً. وهذا يعكس إلى حد ما صلات قوية بين منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المناطق التي يسكنها الأكراد غالباً، وبين الشتات الكردي الذي يتبرع، بحسب العديد من الناشطين الأكراد، بأموال خاصة. ولكن المبلغ الإجمالي يبدو مرتفعاً.

خلاصة

وفي الختام، لا تنقسم سورية بحكم الواقع الإقليمي ما بعد عام 2018 إلى ثلاثة أجزاء فحسب، بل تنقسم أيضاً إلى عدة نظم متوازية للاستجابة الإنسانية وعدة أشكال من المجتمع المدني. وهذه الانقسامات قائمة منذ بدء الاستجابة الإنسانية وتطور المجتمع المدني السوري بعد عام 2011. ومع ذلك، فاليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينقسم ويتميز واقع منظمات المجتمع المدني تبعاً لمناطق السيطرة الثلاث - مناطق تسيطر عليها الحكومة، شمال غرب وشمال شرق البلاد. فمن جهة، أسهمت سياسات السلطات التي تحكم هذه المناطق الثلاث في قَصْر العلاقات الخارجية لمنظمات المجتمع المدني على الأراضي التي تعمل فيها. ومن ناحية أخرى، وضع نظام المساعدات الإنسانية آليات موازية للاستجابة بحسب المنطقة، مما عزز بدوره الأطر التي تقصر علاقات منظمات المجتمع المدني على نطاق السيطرة حيث تعمل.

الجزء الثاني:

خارطة منظمات

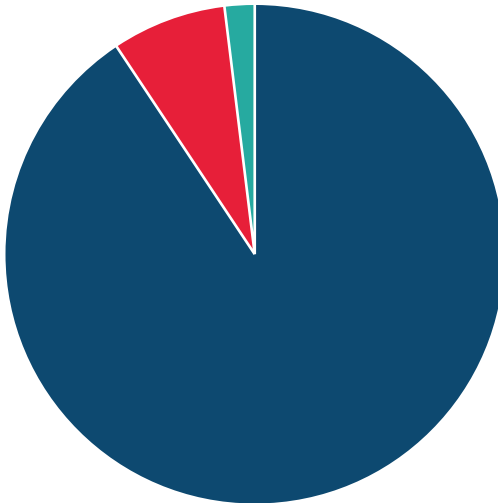
المجتمع المدني السورية: نتائج المسح

١. التوزيع والتأسيس والتسجيل

أ. التوزيع

لدى الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح (حوالي 90%)، مقراتها الرئيسية داخل سوريا. وتأتي تركيا في المرتبة الثانية، حيث تستضيف مقرات حوالي 60 منظمة مجتمع مدني أو 7% من كل المشاركين في المسح. لا يترك ذلك سوى عشرات منظمات المجتمع المدني التي تقوم بعملياتها داخل سوريا، على الرغم من أن مقرها يقع خارج سوريا أو تركيا [انظر الشكل 1]. بعبارة أخرى، يعكس المسح إلى حد كبير حالة منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من سوريا مقراً لها، والتي تعمل هناك، ولا تشمل منظمات المجتمع المدني السورية التي توجد خارج سوريا وتعمل بشكل رئيسي من الخارج.

الشكل 1: توزيع مقر منظمات المجتمع المدني التي شملتها الدراسة الاستقصائية على مستوى الدولة



■ سوريا 91% ■ تركيا 7% ■ غير ذلك 2%

وفي صورة أكثر دقة لهذا التوزيع على مستوى المدينة. يظهر أن السمة اللافتة لهذا التوزيع هي التركيز الكبير لمنظمات المجتمع المدني في تسع مدن في المنطقة - ثماني منها في سوريا بالإضافة إلى غازي عنتاب في تركيا. أما في داخل سوريا، فإن التركيز الأكبر هو في مدينة الرقة التي تضم 78 من منظمات المجتمع المدني، تليها دمشق ب 74 منظمة، ثم حلب ب 40 منظمة. أما خارج سوريا، فإن غازي عنتاب المركز الأكبر الذي يضم مقرات حوالي 36 منظمة مجتمع مدني، تمثل حوالي 5% من مجموع منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، يبدو أن دمشق هي مركز منظمات المجتمع المدني، حيث تضم العاصمة المكاتب الرئيسية لأكثر من ربع منظمات المجتمع المدني ال 249 التي شملها المسح. وهذا ليس بالأمر المستغرب. فإلى جانب الأمن والعدد الكبير من السكان، وتوفر الموارد البشرية والحلول اللوجستية، تعتبر دمشق أيضاً المركز المالي الأكثر أهمية نظراً لأن العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة تتخذ من دمشق مقراً لها. تلي دمشق مدينتي حلب والسويداء، حيث تضمان 40 و 28 من منظمات المجتمع المدني على التوالي. تستضيف المدن الثلاث مجتمعة أكثر من نصف منظمات المجتمع المدني ال 249 التي شملها المسح في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة.

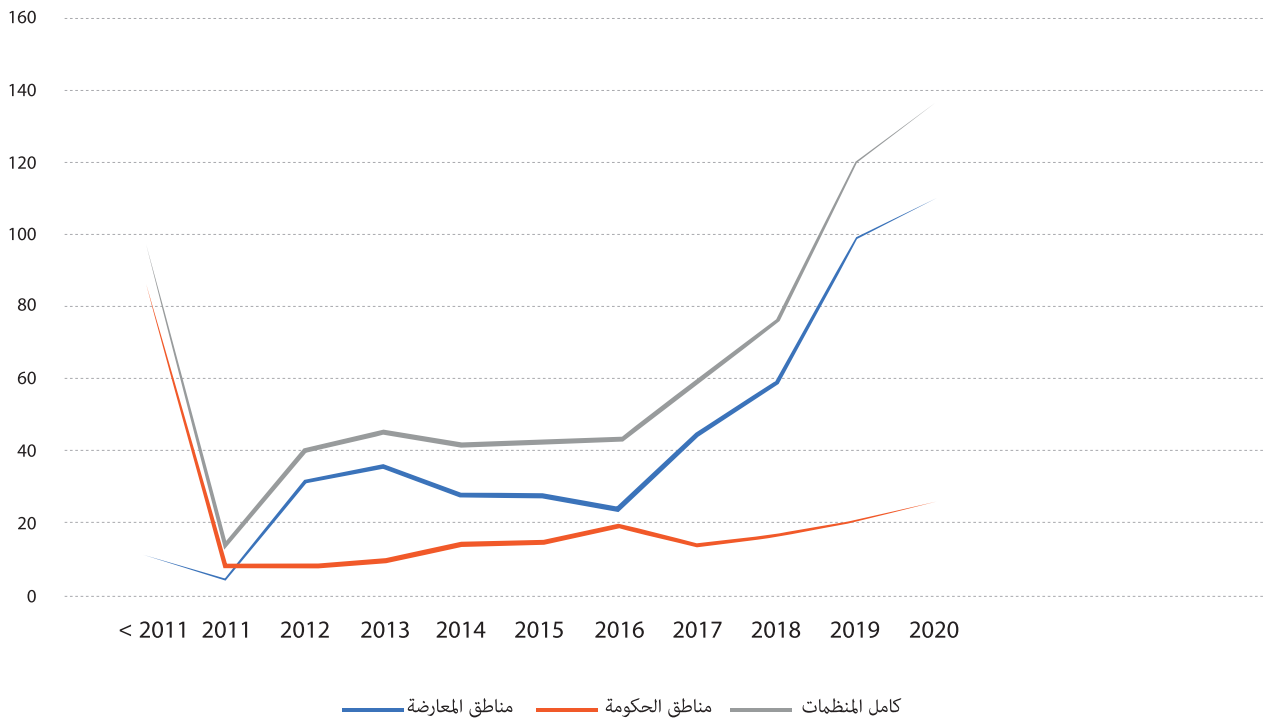
أما في شمال شرق سوريا، فيبدو التناقض بين توزيع منظمات المجتمع المدني في الحسكة والرقة مقارنة بدير الزور لافتاً للنظر. حيث يتواجد حوالي 80% من مجموع منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في الرقة في عاصمة المحافظة. وفي الحسكة، تستضيف عاصمة المحافظة مع القامشلي حوالي 70% من جميع منظمات المجتمع المدني. أما في دير الزور، وعلى عكس الرقة والحسكة، فلا توجد مراكز. ويعود السبب جزئياً إلى أن عاصمة المحافظة تقع ضمن المناطق التي تسيطر عليها حكومة النظام. والأهم من ذلك، أن منظمات المجتمع المدني في دير الزور هي في الغالب أقرب إلى أن تكون منظمات مجتمعية، حيث أن العديد من الأقارب والمقيمين في نفس المجتمع هم من مؤسسي هذه المنظمات. قد يفسر ذلك التوزيع الواسع لمنظمات المجتمع المدني على طول الساحل الشمالي لنهر الفرات، حيث تعيش معظم المجتمعات في دير الزور.

وفي الشمال الغربي، هناك على الأقل ثلاث سمات بارزة. أولاً، يتواجد نحو 20% من منظمات المجتمع المدني ال 279 التي شملها المسح في إدلب وشمال سوريا (درع الفرات وعفرين) في تركيا، ومعظمها في غازي عنتاب. وهذا يؤكد على أهمية غازي عنتاب كمركز إقليمي في الاستجابة في الشمال الغربي. ثانياً، هناك تركيز كبير لمنظمات المجتمع المدني على المنطقة الحدودية. في إدلب، حيث تنتشر 218 منظمة مجتمع مدني على نطاق واسع في المنطقة، تستضيف نحو عشر مدن لا تبعد أكثر من 20 كيلومتراً عن باب الهوى، 40% من جميع منظمات المجتمع المدني في إدلب. في حين أنه في الشمال (حيث يوجد نصف منظمات المجتمع المدني ال 61 في تركيا) يوجد مقر 13 منظمة في أعزاز، على بعد مرمى حجر من معبر باب السلامة مع تركيا. وتشمل الأسباب المحتملة لهذا التواجد، السلامة النسبية، والعدد كبير من السكان، والقرب من المنظمات الموجودة في تركيا، وهو أمر هام من الناحيتين اللوجستية والمالية على حد سواء.

ب. التأسيس

عموماً، استمر عدد منظمات المجتمع المدني الجديدة في النمو في جميع أنحاء سوريا على الرغم من وجود بعض الاختلافات الكبيرة بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وتلك الخارجة عنها. وعند النظر إلى سنوات تأسيس جميع منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، نلاحظ ثلاث اتجاهات واضحة على الأقل - زيادة ملحوظة في الفترة 2011-2012، واستقرار الفترة بين 2012-2016، وزيادة ملحوظة أخرى بعد عام 2016، مع رقم قياسي بلغ 140 منظمة مجتمع مدني جديدة في عام 2020 (انظر الشكل 2). ولفهم بعض الأسباب التي تدفع بهذا الاتجاه، والاختلافات بين كل منطقة (الحكومة، والشمال الشرقي والشمال الغربي)، يتعين علينا أن نجري تحليلاً للبيانات.

[الشكل 2: منظمات المجتمع المدني المشمولة في المسح بحسب تاريخ إنشائها]



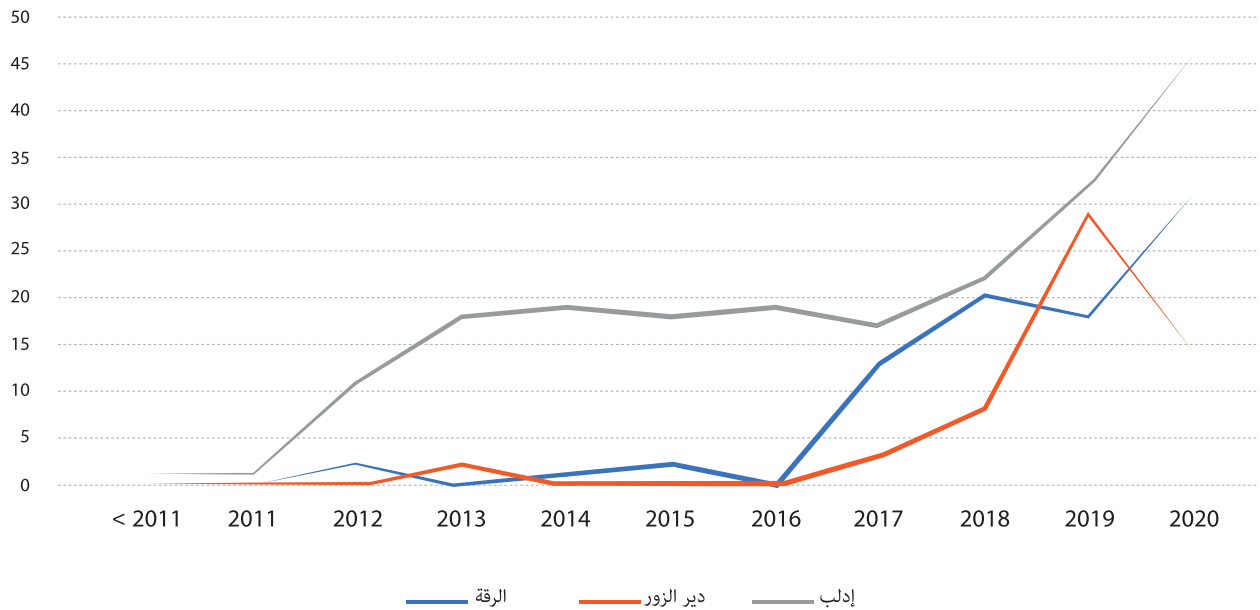
وتعزى زيادة عدد المنظمات في الفترة 2011-2012 إلى بدء الانتفاضة السورية في آذار/مارس 2011، على الرغم من أن جميعهم تقريباً يبدو أنهم يعملون حالياً في مناطق خارج سيطرة المعارضة. ويشير هذا إلى أن الطفرة الأولية في الفترة 2011-2012 ربما حدثت في مناطق خرجت عن سيطرة الحكومة. ومع انهيار سلطة الدولة في هذه المناطق، تزايدت الحاجة إلى منظمات مثل منظمات المجتمع المدني، وهو ما يفسر الازدهار إلى حد ما. وثمة سبب آخر ممكن هو غياب القوانين واللوائح التنظيمية للدولة، وبالتالي غياب القيود على إنشاء منظمات المجتمع المدني.

وعلى العكس من ذلك، لم يحدث هذا الازدهار الأولي في المناطق الحكومية. ويمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى وجود العديد من المنظمات المرخصة بالفعل، التي تستجيب للاحتياجات الجديدة. أظهر المسح وجود 86 من 249 منظمة مجتمع مدني (أو 35%) في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة قبل عام 2011، ويرجع بعضها إلى عامي 1920 و 1940. ولكن أيضاً لأن تأسيس أي نوع من المنظمات غير الحكومية يحتاج إلى إجراءات أمنية وإدارية طويلة، ولأن الإذن غير مضمون على الإطلاق. (انظر الشكل 2).

وفي عام 2016، وبعد فترة من النمو المستقر في عدد منظمات المجتمع المدني الجديدة، ازدادت الأرقام بشكل ملحوظ، كما هو مبين في الشكل 2. يعزى هذا الازدياد إلى التطورات الرئيسية في شمال سوريا، وخاصة في الرقة ودير الزور وإدلب. وتحديداً تراجع وانهيار تنظيم «الدولة الإسلامية» في الفترة 2017-2018. وقد فتح ذلك المجال والحاجة إلى المزيد من منظمات المجتمع المدني في المناطق التي سيطر عليها التنظيم سابقاً. وتدعم البيانات المتاحة بقوة هذا الادعاء، وهذا ما يبدو واضحاً في الرقة ودير الزور اللتين كانتا في الغالب تحت سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية». وفي أجزاء من الرقة التي تقع خارج سيطرة الحكومة، تواجدت 95% من جميع منظمات المجتمع المدني بعد عام 2017، في حين كانت الطفرة في عام 2020 حيث تم تأسيس 31 منظمة مجتمع مدني جديدة في عام واحد. وفي دير الزور، يبدو الوضع مماثلاً. فقد كان عام 2019 هو العام الذي ازدادت فيه أعداد المنظمات، حيث شاركت 30 منظمة، أو نصف جميع منظمات المجتمع المدني، في المسح. [انظر الشكل 3].

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة يبدو الوضع مختلفاً. وعلى الرغم من أن عدد منظمات المجتمع المدني الجديدة قد ازداد في الأعوام 2018 و 2019 مقارنة بالسنوات السابقة (كما يظهر الشكل 2)، إلا أنها لم تشهد ازدهاراً كما كان الحال في الأجزاء التي كانت خارج سيطرة الحكومة من الرقة ودير الزور. وتشير دراسة متعمقة عن المنظمات غير الحكومية في دير الزور إلى أن ما لا يقل عن 20 منظمة كانت نشطة في المنطقة. ومع ذلك، كانت إما من المنظمات الموجودة سابقاً - أي التي أنشئت قبل العام 2011 - أو فروع المنظمات التي تواجدت مقراتها في مدينة أخرى، ما يفسر لماذا لم تسجل سيطرة الحكومة على دير الزور أي طفرة في منظمات جديدة بعد هزيمة داعش.

[الشكل 3: منظمات المجتمع المدني في الرقة وإدلب ودير الزور، تاريخ التأسيس



وظل عدد منظمات المجتمع المدني الجديدة التي يجري تسجيلها في مناطق أخرى مستقرًا مع حدوث زيادة نسبية هامشية في عامي 2019 و 2020. بعد الرقة ودير الزور، كانت الزيادة الأبرز في إدلب، حيث بلغ عدد منظمات المجتمع المدني الجديدة 36 و 42 منظمة في عامي 2019 و 2020 على التوالي، مقابل 17 و 22 منظمة في عامي 2017 و 2018 على التوالي. من الصعب تحديد حدث معين أدى إلى زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني في إدلب. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 70% من منظمات المجتمع المدني الجديدة في إدلب، على عكس دير الزور والرقة، عرفت نفسها بأنها مبادرات أو جماعات تطوعية أو ائتلاف بدلاً من منظمات ذات هياكل معقدة.

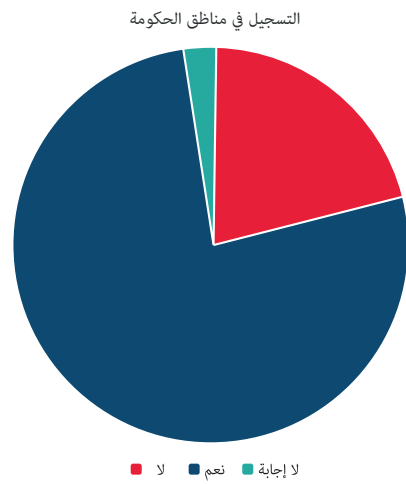
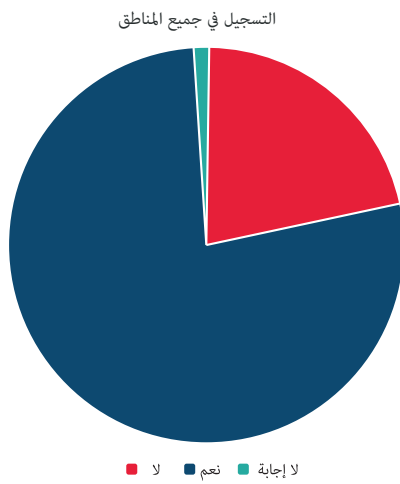
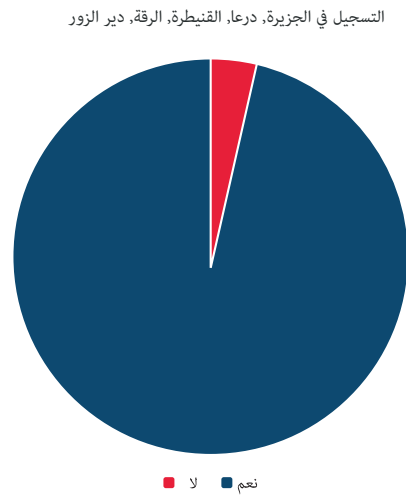
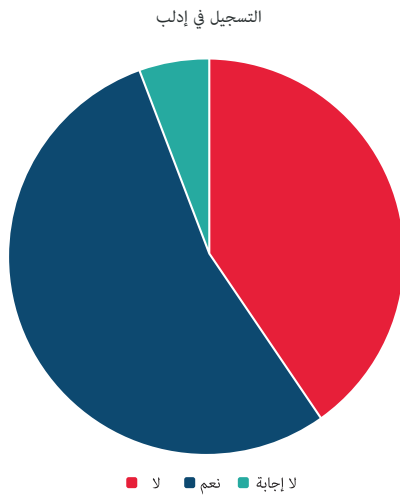
ت. التسجيل

تظهر البيانات أن هناك ميلا كبيرا للتسجيل الرسمي، باستثناء حالة إدلب (انظر الشكل 4). نحو 80% من جميع منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح أفادوا بأنهم مسجلون رسمياً. فالغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في الحسكة والرقّة ودير الزور، ودرعا والقنيطرة، مسجلة رسمياً. في حين بلغت نسبة منظمات المجتمع المدني غير المسجلة في شمال سوريا حوالي 10%. وتبلغ هذه النسبة 20% في أوساط منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (باستثناء درعا والقنيطرة)، وهي مرتفعة بشكل مقلق في إدلب، حيث تبلغ 40%، مما يعني أن 88 منظمة من أصل 218 هي منظمات غير مسجلة.

وتتسم منظمات المجتمع المدني ال 54 التي شملها المسح في المناطق الحكومية، والتي تعمل دون تسجيل رسمي، بثلاث خصائص مهيمنة على الأقل. أولاً، حوالي 75%، أو 40 من أصل 54، يعرّفون عن أنفسهم كفرق أو مبادرات، بعضها ليس لديه مقرات، ما قد يشير إلى وجود هياكل تنظيمية أساسية نسبياً. ولا يعرّف سوى 13 من أصل 54 عن أنفسهم باعتبارهم منظمات ومؤسسات، وهو ما يشير إلى وجود هيكل أكثر تعقيداً. وتتمثل السمة الثانية في أن محافظة السويداء هي أكبر مركز لمنظمات المجتمع المدني غير المسجلة. نحو 40% من مجموع المنظمات المشمولة في المسح، أي 21 من 54، يتمركزون في السويداء. وتوجد في السويداء 8 من أصل 13 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي عرّفت نفسها بأنها منظمات ومؤسسات. قد يفسر ضعف القبضة الأمنية للحكومة على السويداء ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني غير المسجلة فيها، والتي يعارض بعضها النظام علناً.

تزداد مسألة التسجيل إلحاحاً في إدلب، حيث أن حوالي 40% من جميع منظمات المجتمع المدني غير مسجلة. وفي الواقع، تشكل منظمات المجتمع المدني غير المسجلة في إدلب أكثر من نصف مجموع منظمات المجتمع المدني غير المسجلة في سوريا عموماً. وقد تكون هيمنة هيئة تحرير الشام - التي تصنف منظمة إرهابية في الغرب - وجناحها المدني، حكومة الإنقاذ، جزءاً من السبب. ويمكن للتسجيل لدى الحكومة المحلية، في الواقع، أن يعيق الوصول إلى الأموال نظراً لأن هيئة تحرير الشام تخضع إلى عقوبات شديدة من جانب العديد من الحكومات والمنظمات.

الشكل 4: التسجيل في مناطق مختلفة



٢. الحجم والنوع والهيكلية

أ. حجم ونوع التوظيف

إن منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح صغيرة في أغلبها حيث تضم ثلاثين عضواً أو أقل، مع اعتماد قوي على المتطوعين والموظفين العاملين في المشاريع. إن الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح صغيرة. وأقل قليلاً من 80% منها تتكون من ثلاثين عضواً أو أقل. ويبدو أن حجم المنظمات الأكثر شيوعاً هو 6-10 أعضاء، حيث أن ما يقارب ثلث منظمات المجتمع المدني أبلغت عن هذا العدد من الأعضاء. أما الحجم الثاني الأكثر شيوعاً فهو الحجم الذي يتراوح بين 11 و 25 عضواً، وهو حجم أبلغ عنه نحو ربع منظمات المجتمع المدني. كما يتأكد هذا الافتراض من خلال النسبة المئوية الصغيرة لمنظمات المجتمع المدني الكبيرة - حيث تضم 6% فقط من جميع منظمات المجتمع المدني أكثر من 100 عضو في فرقها.

وعندما يتعلق الأمر بنوع التوظيف، تعتمد منظمات المجتمع المدني بشكل أكبر على المتطوعين والموظفين العاملين في المشاريع. وأفادت نحو 75% و 70% من جميع منظمات المجتمع المدني بأن لديها موظفين يعملون بدوام كامل أو بدوام جزئي على التوالي. وفي حين أن عدداً أكبر من منظمات المجتمع المدني أفادت بأن لديها متطوعين وموظفين يعملون على المشاريع، بنسبة 81% و 86% على التوالي. وعند تقييم الوضع في مناطق السيطرة المختلفة، يبدو الوضع متشابهاً، على الرغم من أن الاعتماد على العمل بدوام كامل أو جزئي يبدو أعلى في المناطق الحكومية. وقد أفاد نحو 92% من المنظمات العاملة في مناطق سيطرة الحكومة بأن لديهم موظفين بدوام كامل في صفوفهم، مقابل 67% من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في مناطق أخرى.

بيد أن البيانات لا تكشف المدى الكامل لاعتماد منظمات المجتمع المدني على الأشخاص الذين يتم توظيفهم بشكل قصير المدى. وأوضح باحث متخصص في الشؤون الإنسانية مقيم في بيروت أن العديد من المنظمات لديها فريق صغير من الموظفين المتفرغين، وعندما تتمكن من تأمين التمويل (أي أموال المشاريع) فإنها تتوسع من خلال توظيف موظفين ومتطوعين يعملون على المشاريع. وقد أكد أحد العاملين في المجال الإنساني في الرقة هذه الملاحظة بالقول: «إن منظمات المجتمع المدني تتوسع وتنكمش اعتماداً على كمية تمويل المشاريع التي تحصل عليها».

ب. التوظيف: البعد الجندري

تظهر البيانات أن المنظمات التي لا تضم نساء تشكل أقلية صغيرة - باستثناء شمال سوريا - على الرغم من أن الرجال يهيمنون عددياً على أغلبية منظمات المجتمع المدني. في المجموع، أبلغ نحو 7% فقط من منظمات المجتمع المدني - أي 57 منها - أنه لا توجد امرأة واحدة في فريقهم. وعند فصل البيانات لكل منطقة، يبدو أن الوضع الأكثر إلحاحاً هو في شمال سوريا، حيث لا تضم 20 من أصل 61 - أو ثلث منظمات المجتمع المدني - أي امرأة في فرقها. وتلحق الرقة وإدلب شمال سوريا على اللائحة بنسبة 10% و 9% في حين حصلت البقية على 5% أو أقل.

غير أن العضوية لا تترجم إلى أغلبية. فمعظم المنظمات في سوريا مسيطرٌ عليها من الذكور. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمسح الذي تم جمعه من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (باستثناء درعا والقنيطرة)، فإن منظمات المجتمع المدني التي يبلغ حجمها بين 6 و 25 عضواً (التي تشكل أغلبية منظمات المجتمع المدني) هي في الغالب مهيمن عليها من الذكور، ولا تشكل أغلبية النساء سوى 6% من منظمات المجتمع المدني التي يتراوح حجم عضويتها بين 6 و 10، و 29% فقط من المنظمات التي تضم 11 و 25 عضواً. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني التي جرى مسحها خارج المناطق الحكومية، تبدو الصورة مماثلة: فمن بين المنظمات التي تضم 6 إلى 10 أعضاء فقط هناك 11% من النساء، في حين أن المنظمات التي يتراوح عدد أعضائها بين 11 إلى 25، فإن نسبة النساء فيها لا تتجاوز 24%. ومع تزايد حجم المنظمات، يزداد عدد النساء، على الرغم من استمرار هيمنة الرجل.

تعكس نتائج الدراسة الاستقصائية نتائج دراسات عديدة توثق التحديات التي تواجهها المرأة في عالم منظمات المجتمع المدني. وقد وجدت إحدى هذه الدراسات أن المنظمات النسائية يمكن ان تواجه «تحديات في نيل الاعتراف القانوني من السلطات المحلية أو حيازة أي شكل من اشكال الحماية الشاملة.»² وخلصت دراسة أخرى أجرتها (IMPACT) إلى أن هذه التحديات هي مجموعة من العوائق تشمل انعدام الوعي الجندري في العديد من منظمات المجتمع المدني، وعدم المساواة في سوق العمل، والاعتبارات الأمنية، والسياق الاجتماعي.³

ت. الهيكلية

لدى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني السورية هياكل معقدة وإدارات تعمل بشكل جيد وقادرة على تأمين المنح من الجهات المانحة ذات المتطلبات العالية. حيث أفاد نحو 60-70% من المنظمات المشاركة في المسح أن لديهم مكتباً تنفيذياً، ومكتب للموارد البشرية، وإدارة منفصلة للعلاقات العامة والاتصالات. وذكر نحو 90% منهم أن لديها قسم إداري وإدارة مالية. (انظر الشكل 5). وكما هو متوقع، فإن الأقسام المتخصصة هي الأقل شيوعاً. وتشمل هذه الأقسام البحوث، والتقنيات، والتصميم وعدة أقسام أخرى مذكورة في الشكل 5.

وثمة استنتاج آخر لافت للنظر يتعلق بجمع التمويل. حيث أن عدد منظمات المجتمع المدني التي لديها مثل هذا القسم يبدو صغيراً جداً، على الرغم من أن التمويل هو أحد القضايا الملحة. وقد يكون ذلك بسبب أن جمع الأموال، كما حدث في أوروبا على سبيل المثال، لم يكن منتشرًا في المنظمات السورية قبل عام 2011. وقد وجد بحث حول منظمات سورية غير حكومية يعود تاريخه إلى العام 2010 أن «جمع التبرعات لا يزال في بدايته.. [وأن] العديد من المنظمات السورية لا تملك إستراتيجية واضحة لجمع الأموال.»⁴ يجب أن يكون هذا قد تغير في السنوات العشر الماضية على الرغم من أن الدراسة تظهر أن هذا المفهوم لم يمتد بعد إلى جذور عميقة.

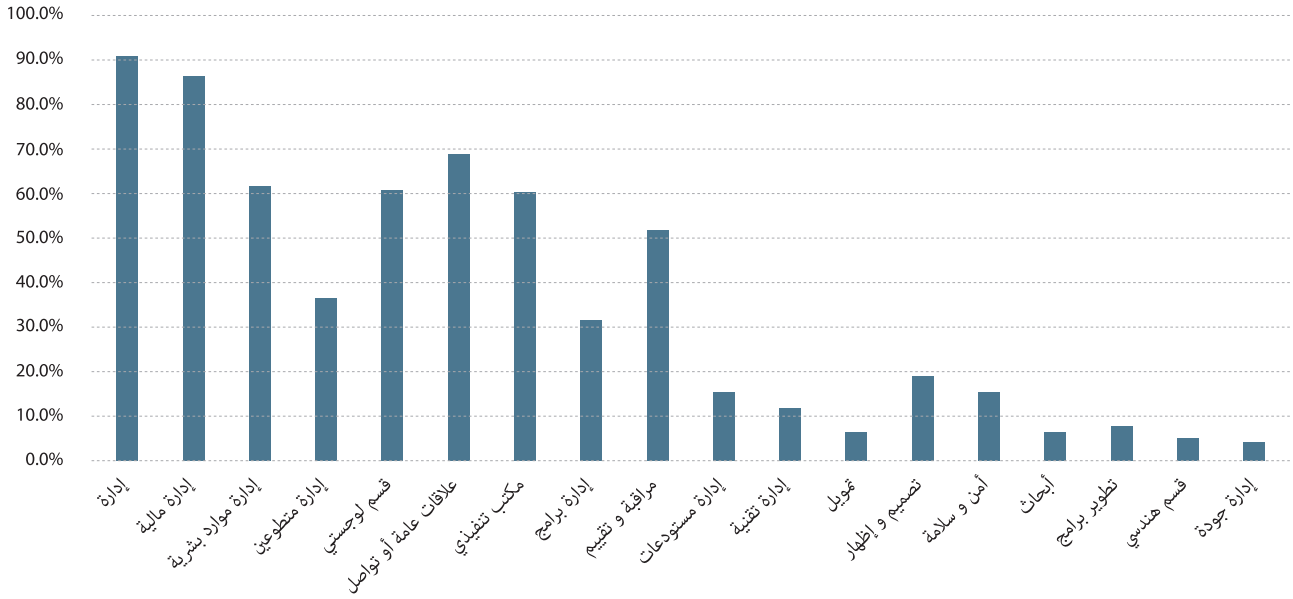
لكن وجود قسم أو عدمه ليس سوى جزء من القصة. حيث أن دراسة فعالية هذه الأقسام تتعدى نطاق هذا المسح. ومع ذلك، فإن البيانات تقدم معلومات مفيدة عن أداء منظمات المجتمع المدني.

<https://women-now.org/wp-content/uploads/feminist-and-women-organizations-in-syria-challenges-and-opportunities.pdf> .2

https://www.impact-csrd.org/reports/Gender_Dynamics_within_Syrian_Civil_Society.pdf .3

<https://www.intrac.org/wpcms/wp-content/uploads/2016/09/Briefing-Paper-30-The-NGO-sector-in-Syria.pdf> .4 ص. 10

الشكل 5: الأقسام في منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح



ومن بين السبل غير المباشرة لتقييم مدى تعقيد أي منظمة من منظمات المجتمع المدني هو فهم مصدر تمويلها. وذلك لأن تلقي الأموال من الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والأمم المتحدة ليس بالمهمة السهلة، وهو يتطلب إدارات جيدة الأداء نسبياً يمكنها صياغة مقترحات تمويل معقدة ذات متطلبات عالية، وإثبات القدرة على تنفيذ مشاريع كبيرة، فضلاً عن وجود موظفين مهرة متعددي اللغات يمكنهم من بين أمور أخرى، تقديم تقارير إلى الجهة المانحة. ولذلك، فإنه بدون وجود هيكل معقد يعمل بشكل جيد، من غير المرجح أن تتلقى منظمات المجتمع المدني أموالاً من المانحين المذكورين أعلاه. إن الحصول على المنح من المنظمات غير الحكومية الدولية أسهل نسبياً بوجه عام، وإن كان لا يزال يتطلب هياكل معقدة وفعالة إلى حد ما. في الواقع، إن نسبة منظمات المجتمع المدني التي تفي بهذا المستوى ليست نسبة قليلة.

وتظهر البيانات أن نحو ثلث منظمات المجتمع المدني في سوريا تتلقى أموالاً من الاتحاد الأوروبي و/أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و/أو الأمم المتحدة، مما يشير، كما هو موضح أعلاه، إلى وجود هيكلية معقدة. وقد أفاد نحو 20% من منظمات المجتمع المدني التي لا تتلقى المنح من الاتحاد الأوروبي و/أو وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة و/أو الأمم المتحدة، بأنها تلقت أموالاً من المنظمات غير الحكومية الدولية. وبعبارة أخرى، تشير هذه البيانات الإحصائية إلى أن ما لا يقل عن نصف منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الدراسة الاستقصائية لديها إدارات معقدة تعمل بشكل جيد نسبياً.

٣. التمويل

عندما يتعلق الأمر بالتمويل، هناك خاصيتان بارزتان تحددان منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح: السرية والاعتماد على التبرعات. السؤال حول موازنة العام السابق هو من الأسئلة التي حصلت على أقل قدر من الإجابات. ومن بين 767 منظمة من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في جميع المجالات، كشف 409 منها عن مصادر التمويل الرئيسية وحدد المبلغ. وهذا يمثل 53% فقط من مجموع المنظمات. ولذلك، فإن الملاحظات الواردة أدناه لا تتعلق إلا بمنظمات المجتمع المدني التي أبلغت عن مواردها المالية ولا يمكن تعميمها. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن الإبلاغ عن الإيرادات مسألة حساسة لأسباب عديدة. ولذلك، وبسبب المخاوف الأمنية، أو سياسات الخصوصية أو الأسباب المتعلقة بسياساتها المالية، فإن بعض المؤسسات إما لا تعلن عن مواردها المالية أو تفعل ذلك بشكل غير دقيق. ومع ذلك، تقدم البيانات عدداً من الرؤى المفيدة.

وفي المناطق الحكومية، تعتمد منظمات المجتمع المدني على الجهات المانحة الرئيسية أكثر من المنظمات غير الحكومية، في حين أن التوجه في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة هو العكس. في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، أفادت حوالي ربع منظمات المجتمع المدني بأنها لا تتلقى الأموال إلا من الجهات المانحة الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في حين أفاد 30% أخرى أن الجهات المانحة الرئيسية تشكل أحد مصادر تمويلها المتعددة. ومن الناحية العملية، تعتمد منظمات المجتمع المدني على تمويل الأمم المتحدة نظراً لأن كلاً من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي لا يمول منظمات المجتمع المدني مباشرة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى العكس من ذلك، أفادت 4 منظمات مجتمع مدني فقط بأنها تلقت تمويلاً مباشرة من المنظمات غير الحكومية الدولية، وأفاد نحو 34 (أو 12%) بأن المنظمات غير الحكومية الدولية تشكل أحد مصادرها المتعددة. وأفادت نحو 6% من منظمات المجتمع المدني بأنها تتلقى أموالاً من منظمات سورية أخرى.

أما المناطق الأخرى، مجتمعة (بما فيها درعا والقنيطرة)، فتظهر صورة معاكسة. حيث لم يبلغ سوى 106 من أصل 518 (أو 20%) عن وجود تمويل من المانحين الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي أو وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أو الأمم المتحدة. بينما أبلغ 165 (أو 34%) عن تلقي أموال من المنظمات غير الحكومية الدولية. وأفادت نحو 50 منظمة مجتمع مدني، أو 10% من المجموع، أنها تلقت تمويلاً من منظمات سورية. بعبارة أخرى، تشير البيانات إلى أن المنظمات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة تتمتع بقدرة أفضل على الوصول إلى الجهات المانحة الرئيسية (الأمم المتحدة، في الممارسة العملية)، وهناك قدر أقل نسبياً من التعاقدات مع طرف ثالث (Sub-Contracting)، في حين أن الاعتماد في مناطق المعارضة، يكون أكبر على المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات السورية التي تحصل على الأموال من التجمع الرئيسي لتمويل المساعدات الإنسانية، ثم تعاقد مع منظمات المجتمع المدني.

وهناك اعتماد قوي على التبرعات في جميع المناطق. حيث تعتمد حوالي ربع منظمات المجتمع المدني فقط على التبرعات، وأفاد ربع آخر بأن أول مصدر رئيسي للتمويل هو التبرعات. ومن الصعب تقييم ما إذا كان هذا يعكس الواقع. وتشير الأدلة السردية إلى أن المبدأ الإسلامي للزكاة، حيث يتبرع المسلمون الأغنياء بنسبة معينة من دخلهم للأعمال الخيرية، هو الشكل السائد لجمع الأموال الخاصة لأغراض المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من العدد الكبير من المنظمات التي أفادت أنها تعتمد على التبرعات، فإن المبلغ المصرح عنه قليل مقارنة بالأرقام الرسمية للاستجابة الإنسانية في سوريا.

ومع ذلك، فإن عدد منظمات المجتمع المدني التي أفادت باعتمادها على التبرعات مرتفع للغاية ولا يمكن تجاهله. ومن الناحية الإيجابية، يعني ذلك أن منظمات المجتمع المدني ماهرة جداً في تأمين الأموال من خارج المجموعة الرئيسية للتمويل الإنساني. مما يعطيهم القدرة على المناورة في حالة النقص في

التمويل الإنساني. ولكنه في الوقت نفسه يثير تساؤلات حول حصة منظمات المجتمع المدني المحلية من الأموال التي تبلغ عدة مليارات والتي جمعت في مؤتمرات المانحين الدولية. ويتعزز هذا القلق بسبب الانخفاض الشديد في أعداد الموارد المالية المتاحة مقارنة بمجموع الأموال المتاحة.

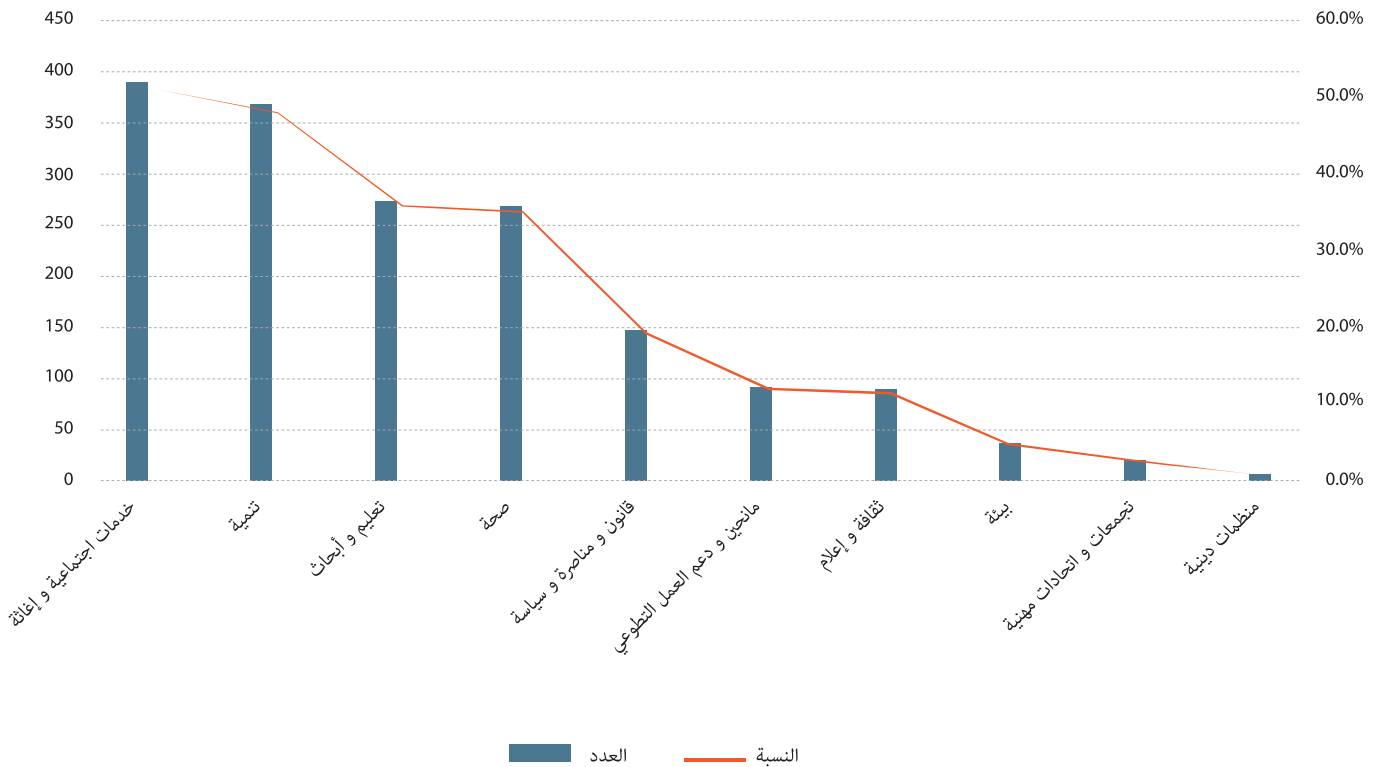
تشير البيانات المتاحة إلى أن معظم الأموال المخصصة للاستجابة السورية لا تصل إلى منظمات المجتمع المدني المدرجة في المسح. وكما ذكر آنفاً، كشف 409/767 أو نحو 53% من منظمات المجتمع المدني عن ميزانيات السنة التي سبقت المسح. وقد أفادت منظمات المجتمع المدني بأنها تلقت ما بين 50 و70 مليون دولار من الصندوق المشترك الرئيسي للمساعدات الإنسانية (باستثناء التبرعات ومنظمات المجتمع المدني الذاتية الاستدامة). ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا العدد قد لا يعكس بالضرورة الواقع، ولكنه رغم ذلك يبدو صغيراً للغاية.

ولوضع الأرقام في منظورها الصحيح، أعلن المجتمع الدولي، خلال مؤتمر بروكسل الرابع حول «دعم مستقبل سوريا والمنطقة» في 30 يونيو 2020، عن تعهد تمويلي إجمالي قدره 5.5 مليار دولار (4.9 مليار يورو) لعام 2020. وبحلول يناير/كانون الثاني 2021، ساهمت الجهات المانحة بمبلغ 7.6 مليار دولار (6.8 مليار يورو) على شكل منح لعام 2020 لسوريا ودول في المنطقة (الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر)، وهو ما تجاوز بنسبة 54% التعهد الأصلي لمؤتمر بروكسل. وقد بلغت حصة سوريا من هذا المجمع الكبير من التمويل الإنساني 2.5 مليار دولار (2.2 مليار يورو)5، وهو ما يجعل مبالغ ال 50 إلى 70 مليون دولار التي أبلغت عنها منظمات المجتمع المدني ضئيلة جداً.

٤. مجال العمل والاستهداف والمشاريع

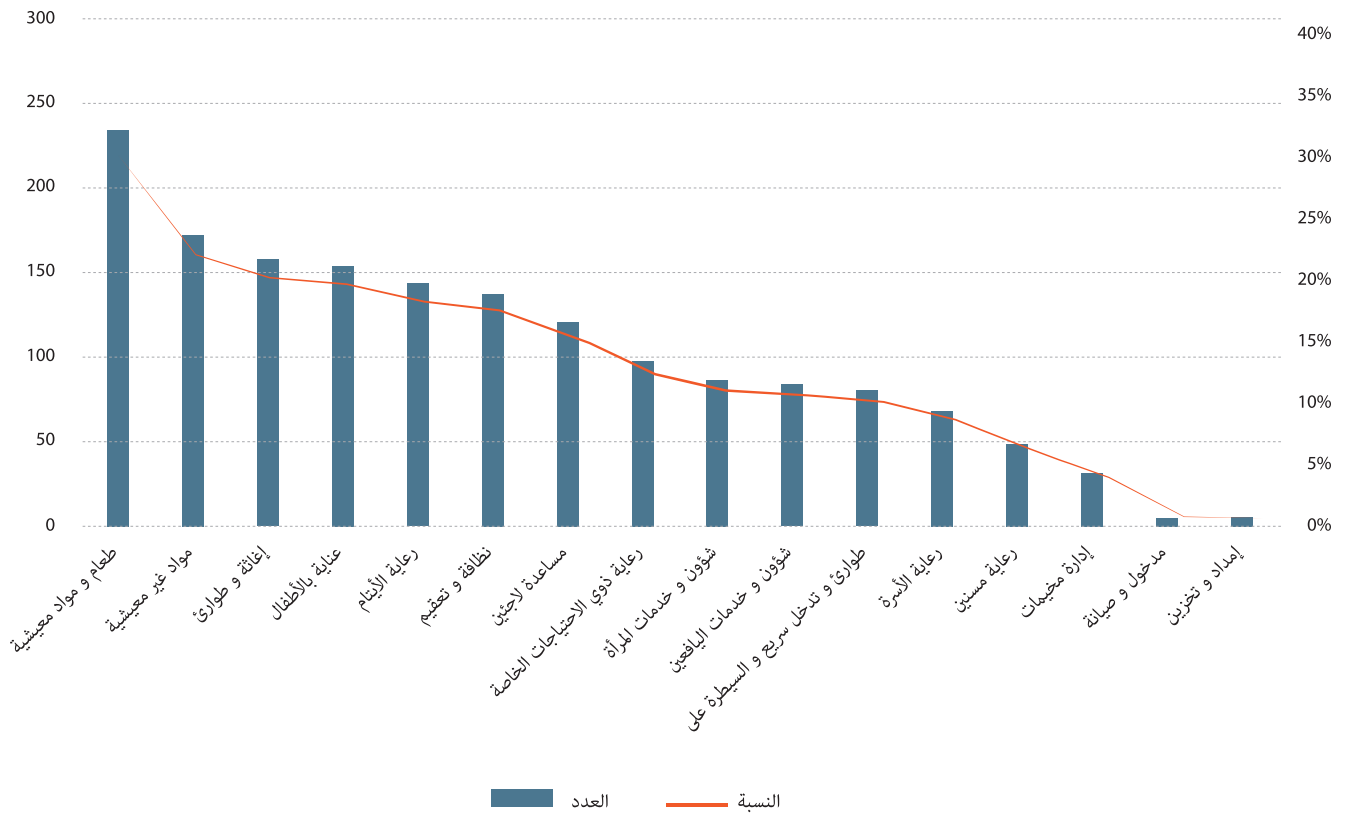
أ. مجال العمل

وينطوي العمل الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني السورية على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية الأساسية مثل تقديم المساعدة الغذائية وغير الغذائية وكذلك التنمية، ولا سيما تمكين المرأة. وكما يبين (الشكل 1)، فإن مجال العمل الأكثر شيوعاً لمنظمات المجتمع المدني هو الإغاثة والخدمات الاجتماعية بنسبة 51% يليها التنمية بنسبة 49%، والتعليم (36%) والصحة (35%). إن الاهتمام المتساوي تقريبا بالاستجابة الإنسانية الطارئة والتنمية يعكس واقع الصراع السوري. فمن ناحية، لا تزال حالات الطوارئ مثل التشرد والتدمير تحدث، ومن ناحية أخرى، فإن الحرب قد امتدت على مدى أكثر من عقد من الزمن ولم تتمكن منظمات المجتمع المدني من تجاهل الحاجة إلى العمل في مجال التنمية. وكما شرح أحد كبار العاملين في المجال الإنساني: «لا يمكنك التحول إلى التنمية على حساب الاستجابة الإنسانية الأساسية عندما يكون هناك أشخاص جوعى. والأمر يتطلب كلا النوعين من الاستجابة».

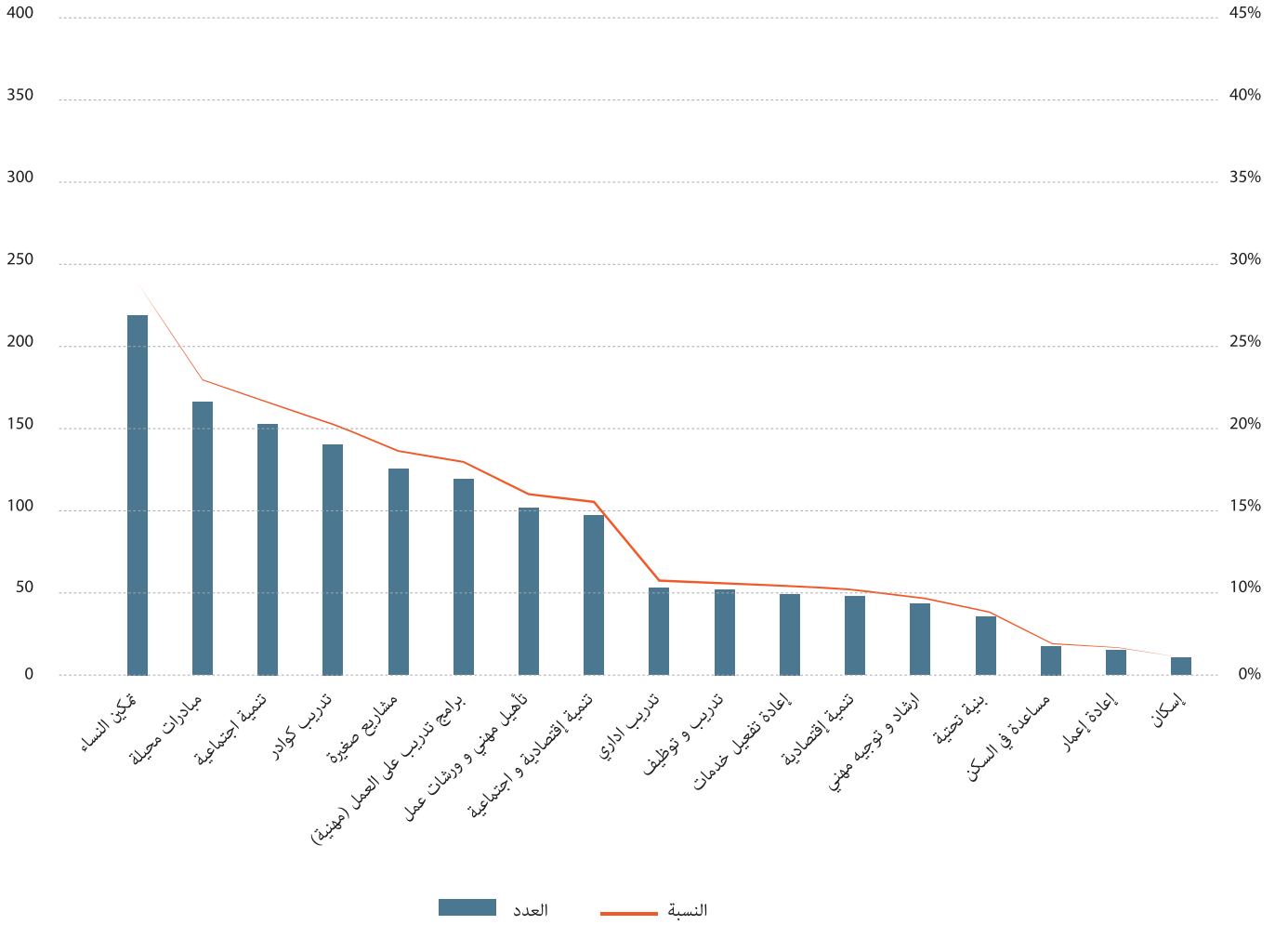


ويتصل المجال الأكثر شيوعاً في فئة الإغاثة الإنسانية بالأغذية (31%) وبالمساعدات غير الغذائية (23%)، فضلا عن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية (21%). وهذا يشير إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني لا تزال تستجيب لاحتياجات تتسم بخصائص حالة حرب نشطة. وعلى الرغم من تراجع الحرب النشطة بشكل ملحوظ منذ آخر مسح (2018)، إلا أن التصعيد والقصف وأنواع أخرى من العنف تحدث بشكل منتظم. وتشير البيانات أيضاً إلى أنه يجري إيلاء الاهتمام إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات المستضعفة بسبب الحرب مثل الأرملة والأيتام والرجال العاطلين عن العمل والمعوقين، على سبيل المثال لا الحصر (انظر الشكل 2).

الشكل 2: الإغاثة والخدمات الاجتماعية، أكثر مجالات العمل الفرعي شيوعاً



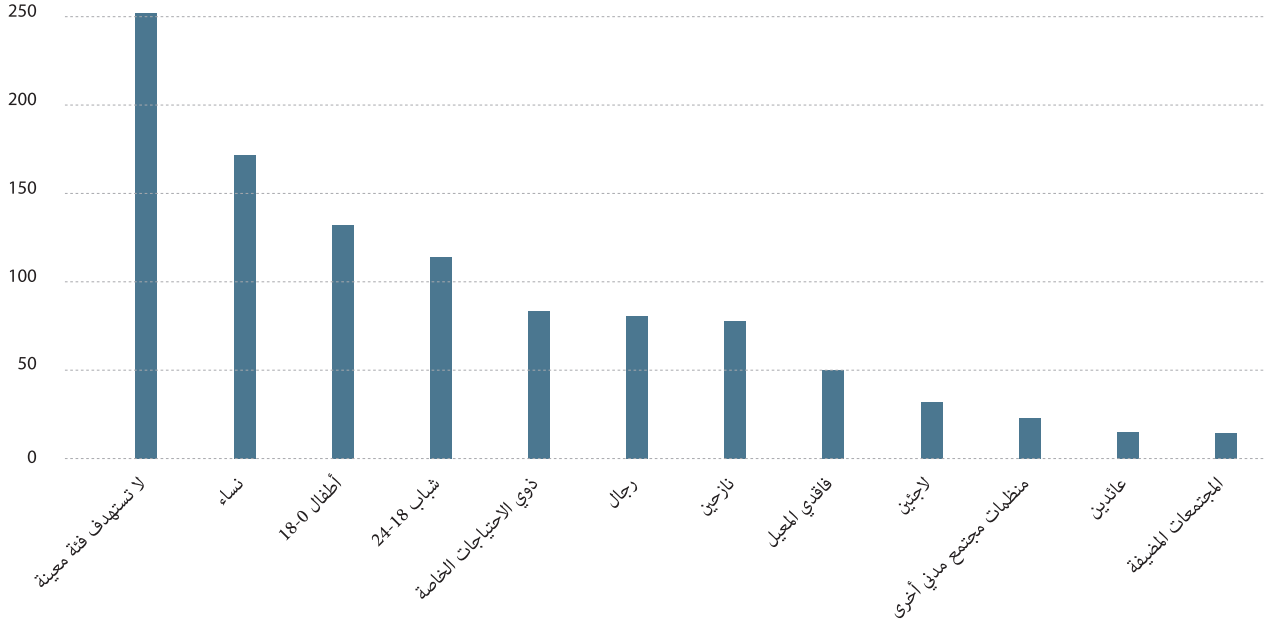
وخلافا للمساعدات الإنسانية، فإن المساعدات الإيمانية تعالج بحكم التعريف المزيد من الاحتياجات الطويلة الأجل. وفي هذا السياق، كان النهوض بالقدرات الفردية هو محور التركيز الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني. وكما يظهر (الشكل 3)، ركّز نحو 28% من منظمات المجتمع المدني السورية على تمكين المرأة، وركز نحو 20% منها على التنمية الاجتماعية (التي تركز على النهوض بالفرد في المجتمع) وحوالي 18% على بناء القدرات إضافة إلى دعم المبادرات والمشاريع المحلية، حيث يُعتبر الفرد محورياً أيضاً. وعلى العكس من ذلك، فإن مجالات مثل البنية التحتية والإسكان والتنمية الاقتصادية لم تجتذب سوى القليل من الاهتمام، وربما القليل من التمويل أيضاً.



ب. الفئات المُستهدَفة

لا تحدد معظم منظمات المجتمع المدني مجموعة مُستهدفة، في حين أن «المرأة» هي أكثر المجموعات المستهدفة شيوعاً من بين أولئك الذين يحددون فئة معينة. من ضمن منظمات المجتمع المدني التي تم مسحها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لا يوجد لدى نحو 20% منها أي مجموعة مستهدفة محددة، وهو أعلى مؤشر منفرد. وفي بقية المناطق تبلغ النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني التي لا تستهدف فئات محددة 47%، وهو أعلى مؤشر أيضاً. وبعبارة أخرى، فإن نحو 344 من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح في سوريا بأكملها - أو 66% من مجموع منظمات المجتمع المدني - لا توجد لديها مجموعة مستهدفة. والفئة الأكثر استهدافاً هي المرأة، حيث أن 287 منظمة من منظمات المجتمع المدني (أو 55%) تمثل المرأة فيها أهم الفئات المستهدفة، أو إحدى الفئات الرئيسية، مما يعكس الاهتمام القوي لدى المانحين بهذه الفئة. (انظر الشكل 4)

الشكل 4: منظمات المجتمع المدني حسب الفئة المستهدفة من المستفيدين



ويكمن أحد التفسيرات المحتملة لعدم قيام معظم منظمات المجتمع المدني بتحديد المجموعة المستهدفة في محاولتها زيادة فرص حصولها على التمويل. ومن خلال عدم تحديد مجموعة مستهدفة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم طلبات تمويل للعديد من المنظمات المختلفة. وأوضح عامل في المجال الإنساني من الرقة أنه عندما تنجح منظمات المجتمع المدني في مثل هذه الحالات في الفوز بمشروع ما، فإن الفريق الأساسي سيوظف موظفين يعملون في مشاريع يمكنهم تنفيذها.

ت. عدد المشاريع وحجمها والاستجابة لكوفيد-19.

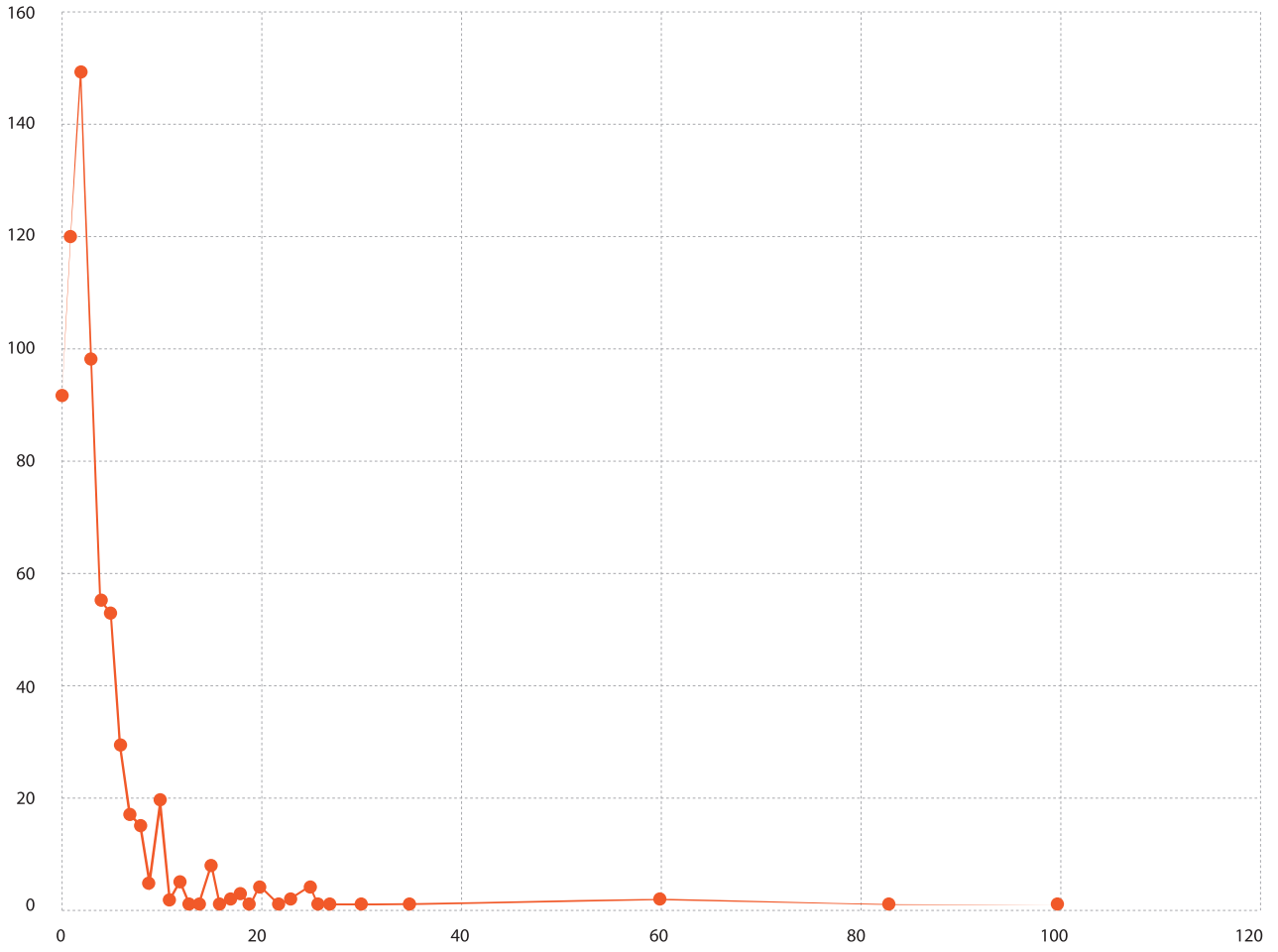
نفذت منظمات المجتمع المدني السوريّة نحو 2800 مشروع في العام الذي سبق المسح، وهو ما يعادل حوالي 4 مشاريع لكل منظمة مجتمع مدني. وأبلغ حوالي 695 من منظمات المجتمع المدني عن عدد المشاريع التي ساهمت فيها في العام السابق مقابل 72 لم تقم بذلك. ومع ذلك، عندما تم تقسيم العدد، يبدو أن منظمات المجتمع المدني التي تم مسحها في المناطق الحكومية (باستثناء درعا والقنيطرة) كانت أقل كفاءة من نظرائها في أجزاء أخرى من البلاد حيث نفذت نحو 700 مشروع (3.2 مشروع لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني) في حين نفذت منظمات المجتمع المدني في مناطق أخرى 2160 مشروعاً أو (4.6 مشروع لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني). وقد نفذت الغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني ما بين 0 و5 مشاريع - وهو توجّه ثابت في جميع المجالات. وهذا يعني أن حوالي 567 منظمة من أصل 695 (حوالي 80%) نفذت ما بين صفر وخمسة مشاريع في السنة التي سبقت المسح.

ومن الخصائص الأخرى اللافتة للنظر هو عدد المنظمات التي أفادت بأنها لم تنفذ أي مشاريع. في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، حيث لم تنفذ 91 منظمة - أي نحو 20% من منظمات المجتمع المدني الـ 464 التي قدمت تقاريرها - أي مشروع. أما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فلم يكن هناك سوى منظمة واحدة من منظمات المجتمع المدني أفادت بأنها لم تنفذ أي مشروع. وعند تفصيل البيانات أكثر، تبين أنه حوالي نصف منظمات المجتمع المدني الـ 91 التي لم تنفذ أي مشروع كانت في دير الزور. ولعل أحد الأسباب المحتملة لذلك هو حداثة سنهم وقلة خبرتهم في تأمين التمويل أو تنفيذ المشاريع نظراً لتأسيس 75% من جميع منظمات المجتمع المدني في الفترة 2019-2020.

تشير البيانات الكمية والنوعية من الدراسة إلى حدوث تحول ملحوظ في تركيز منظمات المجتمع المدني بعد أن ضربت جائحة كوفيد-19 سوريا في آذار/مارس 2020. أفاد «منتدى بناء السلام وبناء الدولة»، وهو شبكة من منظمات المجتمع المدني وبناء السلام وغيرهم ممن يعملون في 27 دولة بما فيها سوريا، في صيف 2020 أن منظمات المجتمع المدني السورية «رأت أن نطاق مشاريعها الموجهة نحو التنمية قد أعيد توجيهها إلى خطط الطوارئ التي تتألف من توزيع مجموعات اللوازم الطبية، فضلاً عن حملات التوعية والتعقيم».

وتعكس البيانات المتاحة هذا الاكتشاف. ففي إدلب، على سبيل المثال، سئل المشاركون في المسح عما إذا كانوا يقدمون أي استجابة تتعلق بالوباء. ومن الـ 152 الذين أجابوا، تجاوب 102 إيجابياً. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الاستجابة يتألف من حملات التوعية، وتوزيع الكمامات ومجموعة أدوات التعقيم، وتوزيع السلال الصحية وحملات التعقيم بدرجة أقل. أما أولئك الذين قدموا الدعم للمستشفيات ووفروا مساحة للعزل الذاتي فهم قليلون جداً.

الشكل 5: عدد المشاريع التي نفذتها 695 منظمة من منظمات المجتمع المدني



التوصيات

إلى المعنيين وأصحاب المصلحة الدوليين:

- **المساعدات الإنسانية والإغاثية:** نشجع الجهات المانحة على مواصلة التوازن بين المساعدات الإنسانية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية واحتياجات الطوارئ، ومساعدات التنمية التي تستثمر أكثر على المدى الطويل، نظراً إلى أن واقع اليوم في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى كلا النوعين من الدعم.
- **زيادة التمويل المباشر للمنظمات السورية داخل سوريا:** نشجع الجهات المانحة الرئيسية على تنوع الجهات المانحة داخل سورية وزيادة أعدادها نظراً إلى أن نسبة الأموال التي تصل إلى منظمات المجتمع المدني السورية المحلية، كما تظهر البيانات، تافهة بالمقارنة مع الميزانية الإجمالية.
- **دعم التنمية الداخلية والنمو:** معظم المنظمات السورية صغيرة جداً. ومن أجل مساعدة منظمات المجتمع المدني السورية على النمو وزيادة مهنيتها وكفاءتها وقدرتها على تنفيذ مشاريع كبيرة، نشجع الجهات المانحة الكبيرة على دعم التنمية الداخلية عن طريق توفير التمويل الأساسي على سبيل المثال. فكلما كانت منظمات المجتمع المدني السورية أكبر وأكثر مهنية، كلما كان تأثيرها أكبر على الأرض.
- **جمع التمويل:** وعلى الرغم من أن جمع التمويل يمثل مشكلة بالنسبة للعديد من المنظمات، فإن عدداً قليلاً جداً منها لديه إدارات لجمع الأموال. وكما هو موضح في التقرير، يمكن أن يكون ذلك لأن هذه الممارسة - كما حدث في الغرب - ليست شائعة في سوريا. ونشجع الجهات المانحة التي تركز على بناء القدرات على مساعدة المنظمات السورية في تدريب وتوظيف حملات لجمع التبرعات، وإنشاء إدارات لجمع الأموال.
- **الأبحاث:** نشجع الجهات المانحة على دعم البحوث المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جمع البيانات الكمية والبحوث الميدانية التي من شأنها أن تساعد على رسم خريطة لنشاط منظمات المجتمع المدني السورية وفهم البيئة المتغيرة بسرعة حولها. وفي مجال البحوث الإنسانية، نشجع الجهات المانحة على دعم منظمات المجتمع المدني وتدريبها على إجراء تقييمات لآثار المعونة الإنسانية والإغاثية، بما في ذلك نظم المراقبة والتقييم الصارمة.
- **مراكز وليس فقاعات:** في حين أن المراكز المحلية والإقليمية مهمة لتنظيم أعمال المساعدات الإنسانية، يجب على الجهات المانحة الكبيرة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات السورية التي تتركز في المراكز الإقليمية أو المحلية الكبيرة أن تحرص على عدم تحويل هذه المراكز إلى فقاعة تحدد من التفاعل مع أولئك الموجودين فعلياً في المركز، حيث تزدهر العلاقات غير الرسمية. وقد يأتي هذا على حساب المؤسسات التي ليس لديها إمكانية وصول سهلة إلى المركز.
- **نشجع المانحين الدوليين والسلطات المحلية** بشدة على تحسين البيئة القانونية لتيسير عمل منظمات المجتمع المدني، وعلى دعمها ليس فقط لتنفيذ المشاريع الإنسانية والإغاثية، بل أيضاً على التفكير والكتابة والمناصرة بشأن المسائل المتعلقة بالتغيير الاجتماعي، والعلاقات بين الدولة والمجتمع، والسلطة والقوى السياسية.

إلى منظمات المجتمع المدني السورية:

- **تنوع مصادر التمويل:** نشجع منظمات المجتمع المدني السورية على البحث باستمرار عن مصادر جديدة للتمويل وعلى السعي لتنويعها قدر الإمكان. وينطبق هذا على وجه الخصوص على نحو 28% من منظمات المجتمع المدني التي أفادت باعتمادها حصراً على التبرعات، و(20%) منها تعتمد حصراً على المنظمات غير السورية. وفي حين يتم تشجيع الفئة الأولى على الاستثمار في المهارات والقدرات التي يمكن أن تساعد على الوصول للمساعدات الدولية، ونشجع الفئة الأخيرة على الاستثمار في جمع الأموال الخاصة محلياً، من الشتات السوري أو من مصادر غير سورية.
- **تمكين المرأة:** تشير البيانات إلى أن منظمات المجتمع المدني السورية تولي اهتماماً كبيراً «للمرأة»، ولبرامج «تمكين المرأة» باعتبارها مجموعة مستهدفة. تنطبق هذه التوصية بشكل خاص على أجزاء من شمال غرب البلاد التي تخضع لسيطرة القوات المدعومة من تركيا، حيث تغيب النساء تماماً عما يقارب (50%) تقريباً من منظمات المجتمع المدني التي شملها المسح هناك.
- **البحث وجمع البيانات:** كما نشجع المنظمات السورية على إعداد البيانات ذات الصلة وتدريب الموظفين على ذلك بشكل مهني، نظراً لأن المعلومات الدقيقة تساعد على تخطيط المشاريع وتنفيذها بشكل أفضل.
- **المناصرة والتحالف والوصول:** نشجع منظمات المجتمع المدني على تشكيل تحالفات لمناصرة قضاياها، في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، ثلث المنظمات التي شاركت في المسح فقط - أي 185 منظمة من أصل 518 - أفادت بأنها في تحالف. حيث أنه من شأن قنوات التنسيق والتواصل هذه أن تساعد منظمات المجتمع المدني على مناصرة القضايا المشتركة على الصعيدين المحلي والدولي. كما يمكن أن يساعد ذلك على تبادل الخبرات وتحسين الوصول إلى موارد التمويل.



IMPACT

**Civil Society Research
and Development**

Published by: IMPACT Civil Society Research and Development e.V
Keithstraße 10, 10787 Berlin

Not for sale

© IMPACT

2021